

فقااعات الإرهاب لن تعيق جهود استعادة الأمن والاستقرار

من أقوال فخامة الرئيس



ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

السياسي

اسبوعية .. سياسية .. عامة WEEKLY POLITICAL REVIEW



السعر
12
صفحة
200 ريال

العدد (2229) الخميس 3 شعبان 1447 هـ - الموافق 22 يناير 2026 م

أهداف الثورة اليمنية

- 1 التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- 2 بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
- 3 رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- 4 إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
- 5 العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- 6 احترام مبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ العياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

الرئاسة تعني المناضل البيض وتؤكد أن الوطن خسر قامة وطنية كبيرة



واضافت ان البيض كان «شريكاً مخلصاً في صناعة منجز الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، مجسداً آنذاك تطلعات اليمنيين إلى دولة واحدة تقوم على الشراكة الوطنية، وسيادة القانون». وتابع البيان: «إن رحيل المناضل علي سالم البيض، لا يذكر بصفحات مشرقة لشخصية وطنية صادقة فحسب، بل يفتح باباً للتأمل المسؤول في مسار الحركة الوطنية، ودروس الشراكة العادلة التي تمسك بها الفقيد البيض، وأهمية معالجة قضايانا...»

نعت رئاسة الجمهورية، ببلاغ الحزن وعظيم الاسي الى الشعب اليمني، نائب رئيس مجلس الرئاسة الاسبق المناضل الكبير علي سالم البيض، الذي وافته المنية يوم السبت الماضي، بعد حياة حافلة بالنضال والعطاء المخلص في خدمة وطنه وشعبه، وتقدمه، وازدهاره.

وقالت الرئاسة في بيان النعي: «لقد خسر الوطن برحيل القامة الوطنية الكبيرة الفقيد علي سالم البيض أحد ابرز القادة والرموز السياسية في تاريخ اليمن المعاصر».

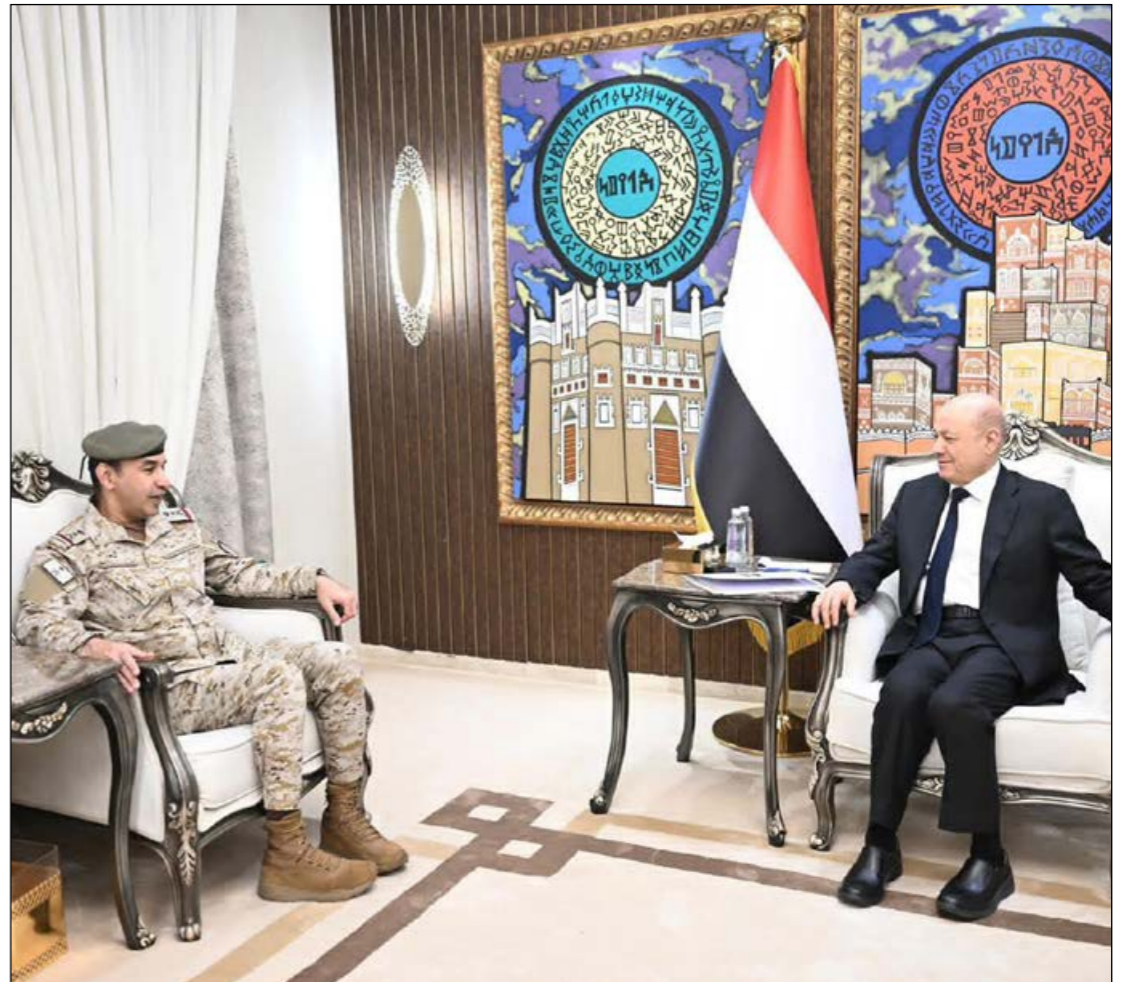
خلال اجتماعات بقائد القوات المشتركة ومحافظي المهرة وشبوة الرئيس: الشراكة مع السعودية تمضي بثبات نحو آفاق واعدة عسكرياً وتنموياً

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية تمضي بثبات نحو آفاق واعدة عسكرياً وتنموياً، بما يعزز أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

جاء ذلك خلال لقائه مع قائد القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن، رئيس اللجنة العسكرية العليا الفريق الركن فهد بن حمد السلطان.

ويحث اللقاء الرئيس أليات التنسيق المشترك وبرامج التعاون العسكري الثنائي، بما يساهم في تعزيز قدرات القوات المسلحة على دفع التهديدات، ومكافحة الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة. وثمن الرئيس عالياً المواقف الأخوية للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، ووزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، في دعم الشعب اليمني وتطلعاته لاستعادة مؤسسات الدولة والأمن والاستقرار. وأشاد الرئيس بالنجاح الذي حققته القوات المشتركة في عملية استلام المعسكرات، وما رافقها من تحسن أمني ملموس في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات المحررة.

وأعرب عن تقديره للتدخلات الإنسانية والمشاريع التنموية والدعم المالي الموجه لدفع رواتب الموظفين، لما تمثله من رافعة للاستقرار والتنمية. وأكد أهمية احتكار الدولة للسلح ومنع أي كيان عسكري أو أمني خارج إطارها. من جانبه، جدد الفريق الركن فهد السلطان التأكيد على استمرار دعم المملكة



كلمة السبتمبر اليمن والمملكة.. وحدة الهدف والمصير

في سياق الروابط الأثنية التي تضرع جذورها في أعماق التاريخ والجغرافيا تضي العلاقات اليمنية السعودية اليوم في أبهى تجلياتها وأقوى مساراتها نحو تكامل استراتيجي شامل يتجاوز حدود الجوار الجغرافي ليكون صمام أمان للأمة برمته، حيث يتصدر مشهد الدفاع المشترك قائمة هذه الأولويات حامياً لأمن واستقرار البلدين الشقيقين في وجه عواصف عاتية تهدد المنطقة بمهددات وجودية تقودها دولة مارقة تجردت من كل القيم العنقيدية والإنسانية واتخذت من الغدر والخراب منهجاً لإدارة سياستها، عبر دعمها للبيئات طائفية مناطقة مرتفعة تعمل كأدوات رخيصة لتحقيق أجنداث تخريبية تتقاطع في غاياتها النهائية مع مطامع الكيان الصهيوني الرامية إلى تمزيق الجسد العربي وإضعاف قواه الحية.

إن ما نشهده اليوم من محاولات محمومة لتفتيت المجتمعات العربية وإغراقها في دوامات من العنف والفسوض وإهدار الدماء كما هو الحال في اليمن والسودان وليبيا ليس مجرد حوادث عابرة بل هو حلقة خطيرة ضمن مشروع تدميري واسع يستهدف كيان الأمة وعمودها الفقري المتمثل في المملكة العربية السعودية الشقيقة، تلك الدولة التي أبت إلا أن تتصدى لهذا المشروع الظلامي بكل ما أوتيت من قوة وحكمة، إذ برزت كقائدة للمشروع الوحدوي المضاد، مسخرة طاقاتها الاقتصادية وعمقها العسكري لإجهاض مخططات التجزئة وما موقفتها التاريخي الى جانب الجمهورية اليمنية إلا تجسيد حي لهذه الروح العروبية، حيث حملت المملكة على عاتقها الى جانب القيادة والشعب اليمني قاطبة مسؤولية حماية وحدة اليمن واستعادة مؤسساته، مدركة أن مصير البلدين واحد لا يتجزأ وأن أمن الرياض يبدأ من عودة صنعاء الى حضن الشرعية، ماضية في إخراج اليمن من نفق المخاطر المظلم إلى آفاق التطور والنماء والأمن المستدام، حماية لمستقبل الأجيال من الضياع في دهاليز التبعية للمشاريع العابرة للحدود، فكان لإبد تحقيق ذلك...»

ففي لقاءات منفصلة للعرادة والمحرمي وطارق مع عدد من السفراء مجلس القيادة يؤكد أولويات تثبيت الاستقرار وتعزيز الشراكة الدولية



أكد أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، خلال سلسلة لقاءات منفصلة مع سفراء المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، على أولوية تثبيت الأمن والاستقرار في المناطق المحررة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، ودعم جهود خفض التصعيد والحفاظ على المسار السياسي بما يضمن حماية مؤسسات الدولة ورفاه المواطنين.

ويبحث عضو مجلس القيادة الرئاسي، اللواء سلطان العرادة، مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبدة شريف، آخر تطورات الأوضاع الوطنية، ومجالات التعاون الثنائي.

وأكد العرادة أهمية الدعم السياسي والاقتصادي السعودي، لا سيما

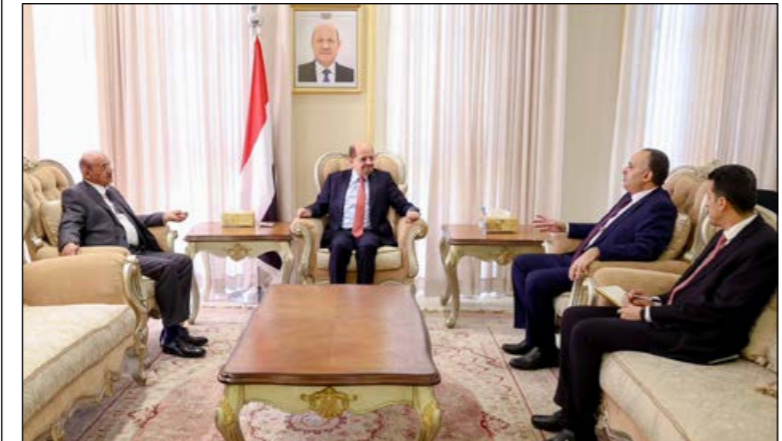
أكد العمل على تطبيع الأوضاع وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة الخبشي: العدالة قادمة وملف السجون الإماراتية لن يُغلق

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت سالم الخبشي، أن العدالة ستأخذ مجراها بحق كل من أسهم أو شارك في الانتهاكات التي تعرضت لها محافظة حضرموت وأبنائها خلال السنوات الماضية.

وشدد الخبشي، خلال مؤتمر صحفي عقده بمدينة المكلا، بحضور وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، وممثل وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وعدد من المنظمات الحقوقية والإنسانية والناشطين، على أن الدولة لن تتهاون في ملاحقة المتورطين وضمان



خلال لقاءات مع سفراء عدد من الدول رئيس الوزراء يؤكد تطلع الحكومة إلى شراكة فاعلة مع المجتمع الدولي



أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، حرص الحكومة على تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة، وتوسيع مجالات التنسيق السياسي والاقتصادي والتنموي، بما يدعم جهود الاستقرار، والتعافي الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين.

جاء ذلك خلال لقاءات منفصلة، سفير جمهورية مصر العربية لدى اليمن إيهاب أبو سريع، وسفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبدة شريف، وسفيرة جمهورية فرنسا لدى اليمن كاترين فرم كمون.

ويبحث رئيس الوزراء مع السفير المصري علاقات التعاون الثنائية بين البلدين

رئيس مجلس القيادة يطمن على صحة العميد حمدي شكري



أجرى فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي أمس الأربعاء، اتصالاً هاتفياً بقائد الفرقة الثانية عمالقة العميد حمدي شكري للاطمئنان على صحته عقب التفجير الإرهابي الذي استهدف موكبه وأسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى.

وخلال الاتصال هنأ فخامة الرئيس العميد حمدي شكري بسلامته من التفجير الاجرامي الغادر، سائلاً الله العلي القدير، أن يتغمد الشهداء بواسع الرحمة والمغفرة وان يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

وأشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي بمواقف العميد حمدي شكري، ودوره الرائد في مكافحة التخريب والإرهاب والجريمة المنظمة، مجدداً دعم الدولة القوي لجهود القوات المسلحة والأمن، ودورها المحوري في الحفاظ على السكينة العامة وترسيخ الأمن، والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة.

رئيس الوزراء يوجه بتسريع إجراءات صرف الرواتب المتأخرة

وجه دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور شائع محسن الزنداني، البنك المركزي، ووزارة المالية، بتسريع إجراءات صرف الرواتب المتأخرة لموظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدین والشهداء والجرحى، بشكل عاجل وسريع.

وشدد دولة رئيس الوزراء، لدى ترؤسه، اجتماعاً ضم محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، ونائب وزير المالية في حكومة

تصريف الأعمال، هاني وهاب، على ضرورة التحرك وفق جدول زمني واضح وسريع، وبمسؤولية عالية، لبدء عملية الصرف دون تأخير.

وناقش الاجتماع، التطورات المالية والتقديرية والاقتصادية، وآليات توظيف الدعم الخارجي بما يخدم الأولويات العاجلة وفي مقدمتها المرتبات واستقرار العملة وتحسين الوضع المعيشي.

واستمع دولة

اليمن يترأس الوفد الاستطلاعي العربي إلى الصين

ترأس سفير اليمن لدى جمهورية الصين الشعبية، الدكتور محمد الميمني، الوفد الاستطلاعي العربي الزائر للصين، الذي يضم شخصيات سياسية واقتصادية من عدد من الدول العربية في إطار تعزيز التواصل والحوار العربي - الصيني.

وأكد السفير الميمني في كلمة باسم الوفد العربي، متانة العلاقات العربية - الصينية وما تشهده من تطور متصاعد على مختلف المستويات.. مشيراً إلى عمق العلاقات اليمنية - الصينية التي تقوم على إرث تاريخي راسخ من الصداقة والتعاون المشترك.

كما أكد السفير الميمني، بحضور مساعد وزير دائرة العلاقات الدولية باللجنة المركزية

للحزب الشيوعي الصيني، جين شين، أهمية البناء على هذا الزخم الإيجابي لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، وتوسيع آفاق الشراكة الاستراتيجية بما يخدم المصالح المتبادلة، ويسهم في دعم جهود التنمية والاستقرار في الدول العربية.

ويتضمن برنامج الوفد الاستطلاعي والتي نظمتها دائرة العلاقات الدولية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، زيارة عدد من المقاطعات الصينية، والإطلاع على التجربة الصينية في مجالات التنمية والتحديث الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي، بما يعزز تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة.



القتالية وتعزيز اليقظة الأمنية والعسكرية، تنفيذاً لتوجيهات القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي إطار الاستعداد القتالي الشامل وفق خطة الطوارئ المعلنة، بما يضمن الجاهزية الكاملة لمواجهة مختلف التحديات والتحديات.

وأكد الفريق الـركن بن عزيز أن مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني تمثل التهديد الحقيقي للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، مشيراً إلى استمرار المليشيا في خروقاتها واعداءاتها رغم الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

وجدد رئيس هيئة الأركان العامة تأكيد موقف القوات المسلحة الداعم بشكل كامل لقرارات فضامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

خلال اجتماع موسع لقيادة القوات المسلحة

رئيس الأركان يشدد على رفع الجاهزية القتالية وتعزيز اليقظة العسكرية



صلاة وتماسك المؤسسة العسكرية يخدم المعركة الوطنية. وشدد رئيس هيئة الأركان العامة على ضرورة رفع مستوى الجاهزية القتالية وتعزيز

عقد رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن صغير بن عزيز، اجتماعاً عسكرياً موسعاً في محافظة مأرب، خصص لمناقشة خطط تدشين العام التدريبي والقتالي 2026م، وتقييم مستوى الجاهزية القتالية للقوات المسلحة في مختلف الجبهات.

وأكد رئيس هيئة الأركان العامة، خلال الاجتماع الذي ضم قادة المناطق العسكرية وقادة المحاور ورؤساء الهيئات، أهمية الانضباط العسكري والالتزام بالتعليمات التنظيمية الصادرة عن وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان، والتقييد بالخطة التدريبية والعملياتية للعام 2026م، بما يسهم في رفع كفاءة القوات المسلحة وتعزيز قدراتها القتالية. واستمع الفريق الـركن بن عزيز إلى تقارير موجزة من قادة المناطق

«الوطنية للتحقيق» تعانين السجنون الإماراتية وتستمع لشهادات الضحايا

أعمالهم أو من الطرق العامة، ونقلهم إلى أماكن احتجاز سرية دون إبلاغ ذويهم أو تمكينهم من التواصل معهم لفترات متفاوتة، قبل تعرضهم لأشكال متعددة من العنف وسوء المعاملة والأذى النفسي، ما خلف في العديد من الحالات إعاقات دائمة وتشوهات جسدية واضطرابات نفسية.

وقدم الضحايا للجنة قوائم بأسماء متهمين بارتكاب الانتهاكات، وتفصيلات عن مواقع مراكز الاحتجاز، إلى جانب تقارير طبية، ومقاطع فيديو، وصور توثق أوضاعهم الصحية عند الإفراج عنهم، إضافة إلى شهادات بشان ضحايا آخرين توفوا نتيجة التعذيب.

خلالها في ممارسات غير قانونية رافقت حالات الاعتقال، وما انطوت عليه من انتهاكات جسيمة للحق في الحرية والأمان الشخصي، وحرية الرأي والتعبير، والاحتجاز خارج إطار القانون.

وشهدت الجلسة سرداً موسعاً من الضحايا لأنماط الانتهاكات التي تعرضوا لها داخل السجون الرسمية وغير الرسمية، والمرافق الحكومية التي استخدمت كمراكز احتجاز، بما في ذلك ظروف الاعتقال غير القانونية، ووقائع تعذيب، وحالات وفاة أثناء الاحتجاز. وأوضح الضحايا ملباسات اعتقالهم، مؤكداً اقتيادهم من منازلهم أو أماكن

وملحقاتها، وجمعت أدلة مادية ومتعلقات شخصية لمحتجزين سابقين، إضافة إلى أدوات يُشتبه باستخدامها في عمليات التعذيب.

وأضافت اللجنة: أن الفريق وثق المرافق والغرف تصويراً وكتابة، وجمع بيانات رقمية دقيقة تتعلق بمساحات غرف الاحتجاز ومعايير إنشائها، وتقييم ظروف الاحتجاز من الجوانب الصحية والنفسية والجسدية، استناداً إلى إفادات الضحايا، تمهيداً لإدراجها ضمن ملفات التحقيق القانونية.

وفي السياق ذاته، عقدت اللجنة جلسة استماع علنية جماعية، نظرت

نفذت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان نزولاً ميدانياً لمعاينة مواقع احتجاز غير قانونية في ساحل حضرموت، بالتوازي مع عقد جلسة استماع علنية جماعية بمدينة المكلا، استمعت خلالها إلى شهادات أكثر من مائة ضحية تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

وقالت اللجنة: إن فريقها الميداني قام بمعاينة ثلاثة مرافق في منطقة الشحر، تقع وسط منشآت خدمية، أفاد ضحايا سابقون باستخدامها كمراكز احتجاز وسجون غير قانونية.

وفحصت اللجنة غرف الاحتجاز



تتمت الأولي

الرئيس: الشراكة مع السعودية

لليمن وقيادته السياسية، وتحقيق تطلعاته في الأمن والاستقرار والسلام والتنمية.

ويوجه محافظي المهرة وشبوة بمواصلة تثبيت الأمن

وفي لقاء آخر، اجتمع رئيس مجلس القيادة بمحافظة المهرة وشبوة للاطلاع على المستجدات وجهود تطبيع الأوضاع وتحسين الخدمات وتعزيز الأمن.

استمع إلى تقارير حول أوضاع المحافظتين وآليات تعزيز التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية بما يضمن وحدة القرار وتكامل الجهود.

وأثنى الرئيس على ما قدمته المهرة وشبوة كنموذجين لقدرة الدولة على إدارة التحديات بالحكمة والانضباط المؤسسي، مشيداً بالإدارة المحلية والقوات الأمنية والعسكرية وانحيازها لحماية المواطنين وسيادة القانون، مع التأكيد على مساهمة أي عناصر خارجة عن الأطر القانونية.

واعتبر الرئيس أن المحافظتين تمثلان ركيزتين أساسيتين لأمن اليمن واستقراره، وبعداً مهماً في حماية أمن دول الجوار والممرات الحيوية، محذراً من أن أي محاولات لزعزعة الاستقرار فيهما تدرج ضمن تهديدات أوسع تستهدف الدولة وأمن المنطقة.

وقال: إن أي محاولات لزعزعة الاستقرار فيهما تدرج ضمن تهديدات أوسع تستهدف الدولة اليمنية، وأمن المنطقة بأسرها.

وجه الرئيس قيادتي السلطتين المحليتين في المهرة وشبوة بمواصلة تثبيت الأمن، ومنع المظاهر المسلحة خارج إطار الدولة، وتسريع تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية، وتعزيز التنسيق الحكومي في مكافحة الإرهاب، والارتقاء بالشفافية والانضباط المالي والإداري والتواصل مع المجتمعات المحلية.

الرئاسة تنعي المناضل البيض

الوطنية بروح المؤسسة، والحوار، وكانت رئاسة الجمهورية قد أعلنت الحداد الرسمي، وتنكيس الأعلام لمدة ثلاثة أيام، وفتح سجلات العزاء في الداخل والخارج بوفاء الفقيه الكبير.

رئيس مجلس القيادة

وشدد فضامة الرئيس على اتخاذ كافة الإجراءات للملاحقة المتورطين بالتفجير الإرهابي، وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع، ومضاعفة الاحترازمات الأمنية، بما في ذلك رصد تحركات الخلايا النائمة للمليشيا

الحوثي الإرهابية والتنظيمات المتخادمة معها. وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي المضي قدماً في جهود تطبيع الأوضاع وتوحيد الصف والقرار الأمني والعسكري نحو هدف استعادة مؤسسات الدولة، وردع أي محاولات مكشوفة لخلط الأوراق، وتهديد السلم الأهلي.

مجلس القيادة يؤكد

الدعم التام للتموي الأخير، ودوره في تخفيف الضغوط المعيشية وتعزيز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

وشدد على دور المجتمع الدولي في مساندة مجلس القيادة والحكومة والحفاظ على استقرار المسار السياسي.

وفي لقاء آخر، استعرض عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي مع السفارة البريطانية جهود تعزيز الأمن والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن، بما في ذلك إعادة تموضع القوات العسكرية خارج المدينة لترسيخ طابعها المدني وتقليل المظاهر المسلحة.

كما أطلع المحرمي السفارة على التحضيرات الجارية لانعقاد الحوار الجنوبي - الجنوبي في الرياض برعاية المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن الحوار يشكل محطة وطنية مفصلياً لتوحيد الصف الجنوبي وبناء شراكة وطنية متماسكة، مع التأكيد على أهمية دعم المجتمع الدولي لمخرجاته.

وفي سياق متصل، بحث المحرمي مع سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية توماس شنابير تعزيز التعاون الثنائي، ودور ألمانيا والأوروبيين في دعم الإصلاحات الحكومية، وتثبيت الأمن والاستقرار، والتخفيف من المعاناة الإنسانية.

وتحدث المحرمي عن الاستعدادات الجارية للحوار الجنوبي - الجنوبي، موجهها دعوة رسمية للمشاركة فيه.

كما التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، سفير جمهورية فرنسا كاترين قرم كمون، وناقش معها جهود تثبيت الاستقرار، والتعاون الدولي في حماية الممرات المائية وخطوط الملاحة الدولية من تهديدات مليشيا الحوثي الإرهابية.

وأكد السفراء، خلال اللقاءات، التزام بلدانهم بمواصلة دعم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، ومساندة الجهود الرامية إلى خفض التصعيد، والحفاظ على المسار السياسي، وتعزيز الأمن والاستقرار، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

الخبشي: العدالة

إنصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم وفقاً للقانون. واستعرض الخبشي الأوضاع الأمنية التي شهدتها المحافظة عقب اجتياح قوات تابعة لعبدربوس الزبيدي بدعم إماراتي، وما رافق ذلك من جرائم وانتهاكات جسيمة بحق المواطنين.

وأشار إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحلية لإخراج تلك القوات، والعمل على تطبيع الأوضاع، وإنهاء الوصاية الإماراتية التي اتخذت من تحالف دعم الشرعية غطاءً لها، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة وسيادتها على كامل أراضي المحافظة.

وأعرب عضو مجلس القيادة الرئاسي عن أسفه لما تم العثور عليه داخل القواعد والمعسكرات الإماراتية، لا سيما في محيط مطار الريان الدولي، من معدات ومحتويات قال إنها لا تمت للجيش النظامية بصله، شملت متفجرات وصواعق ومكونات خطيرة تُستخدم عادة من قبل الجماعات الإرهابية، إضافة إلى اكتشاف سجون سرية في مواقع تركز تلك القوات، بما يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

وأكد الخبشي التزام السلطة المحلية بمحافظة حضرموت بتقديم مختلف أشكال الدعم والرعاية القانونية والإنسانية والنفسية للضحايا وذويهم، ومساندتهم في مسار التقاضي، بما يضمن إنصافهم الكامل.

وشدد على أن تحقيق العدالة للضحايا يمثل أولوية قصوى، وأن حقوقهم ستظل محفوظة حتى مساءلة جميع المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

وفي السياق ذاته، طمأن الخبشي المجتمع الدولي بأن حضرموت على وجه الخصوص، واليمن عموماً، سيران بخطى ثابتة نحو تعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الخدمات الأساسية، بدعم من تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية.

من جانبه، أكد وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإيراني أن الحكومة ستعمل على تقديم جميع الأدلة والبراهين التي توثق الانتهاكات التي تعرض لها أبناء حضرموت واليمن عموماً.

ودعا وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية والإنسانية إلى زيارة مواقع الانتهاكات والسجون السرية والإطلاع عليها ميدانياً، بما يعزز الشفافية ويضمن نقل الحقائق للرأي العام المحلي والدولي.

وفي سياق متصل، بحث عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم الخبشي، مع رئيس مستشاري الأمن والسلامة بمكتب الأمم المتحدة في اليمن

جورج النوراس، سبل تعزيز التعاون والتنسيق الأمني المشترك، بما يضمن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المحافظة.

وأكد الخبشي أهمية إعادة تنسيق الإجراءات الأمنية وإخضاعها لفرقة عمليات موحدة، وضرورة إخضاع كافة التشكيلات الأمنية والعسكرية لقيادة اللجنة الأمنية بالمحافظة، بما يعزز الاستقرار ويوفر بيئة آمنة للعمل الإنساني والدولي.

كما عقد الخبشي لقاءً موسعاً مع الأحزاب والمكونات السياسية وممثلي المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية، أكد خلاله أهمية توحيد الرؤية الحضرية الحقوقية، والتحضير الفاعل للمشاركة في الحوار الجنوبي-الجنوبي الشامل بدعوة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي وبدعم من المملكة العربية السعودية، بما يضمن تمثيلاً عادلاً لحضرموت، وصون حقوقها السياسية والاقتصادية، وتعزيز حضورها في أي استحقاقات وطنية قادمة.

رئيس الوزراء يوجه

رئيس الوزراء، إلى إحاطة تفصيلية عن الوضع المالي والاقتصادي الراهن، والتحديات القائمة، والفرص المتاحة لتعزيز الانضباط المالي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وتعزيز التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والتفديعية.

وأكد دولة رئيس الوزراء، التزام الحكومة وتوجهاتها من فضامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأعضاء المجلس، بتحمل مسؤولياتها الوطنية، ووضع معاناة المواطنين في صدارة أولوياتها.

رئيس الوزراء يؤكد

الشقيقين وسبل تطويرها في مختلف المجالات. من جانبه جدد السفير المصري تأكيد دعم بلاده للحكومة والشعب اليمني، وحرصها على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك.

كما ناقش رئيس الوزراء مع السفارة البريطانية العلاقات الثنائية، ومستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، والجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة التحديات الراهنة، ودفع مسار التعافي الاقتصادي، وتطبيع الأوضاع في المحافظات المحررة.

وأكد الزندان أن الشراكة الدولية تمثل ركيزة أساسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار

المستدام. بدورها أكدت السفارة البريطانية أهمية تشكيل الحكومة الجديدة، والالتزام بلائها بمواصلة دعم الحكومة اليمنية.

وفي لقاء ثالث، بحث رئيس الوزراء مع السفارة الفرنسية العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع في اليمن، مؤكداً التزام الحكومة بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتحسين الخدمات، والتخفيف من المعاناة الإنسانية، إلى جانب مواجهة التحديات القائمة، مشدداً على أهمية الدعم الدولي في هذه المرحلة.

وجددت السفارة الفرنسية تأكيد دعم بلادها لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، وحرص فرنسا على دعم جهود السلام والأمن والاستقرار.

وأكد رئيس الوزراء، في مجمل اللقاءات، أن الحكومة تتطلع إلى شراكات فاعلة مع المجتمع الدولي، تسهم في دعم الإصلاحات، وتعزيز قدرات الدولة، والاستجابة لتطلعات اليمنيين في الأمن والاستقرار والتنمية.

اليمن والمملكة.. وحدة

الهدف والمصير

من الزجر الصارم لتلك الدولة المارقة التي ظنت واهمة أن زرع المليشيات المأجورة في خاصرة الدول العربية سيهدم لها طريق الهيمنة، إذ فاتها أن وعي الشعوب وتلاحم القيادات في اليمن والمملكة قد شكل سداً منيعاً لا يمكن اختراقه، فكل قطرة دم أريقت بسبب تلك المليشيات هي لعنة تطارد المحرضين والداعمين في عواصم التآمر وكل محاولة للنيل من أمن المملكة هو انتحار سياسي وأخلاقي يسقط الأثمة عن وجوه أولئك الذين يتاجرون بالشعارات وهم أبعد ما يكونون عن قيمها، بينما تظل المملكة العربية السعودية - بقيادتها الشجاعة ورؤيتها الثاقبة - هي الملاذ والضمانة التي تتحطم عليها أحلام العابثين، لتثبت الأيام أن إرادة البناء والوحدة أقوى بكثير من معاول الهدم والتفتيت وأن مسيرة التكامل اليمني السعودي هي القدر المحتوم الذي سيحفظ للمنطقة هويتها واستقرارها وكرامة إنسانها. إن هذا التوجه نحو البناء لا الهدم الذي انتهجته المملكة العربية السعودية الشقيقة جعل القوى المحلية والإقليمية تعيد حساباتها، حيث أدركت أن الارتباط بمشروع تقوده المملكة يعني الانخراط في منظومة أمنية واقتصادية مستقرة في حين أن الارتهان بحور التفتيت الذي تقوده دولة اقليمية مارقة لا يجلب سوى الارتباك السياسي والتعبية التي أثبتت الأيام ومنها أمام قوة الإرادة العربية الموحدة.

البييض..

عندما تكون القيادة موقفاً

الحزبي والوطني من الرئيس. وتقبله في وقت لاحق في ٢٢ يونيو من العام ١٩٦٩، لتبدأ مرحلة جديدة من عمر التجربة بقيادة سالمين، ويعود البييض للواجهة بعد عام من الملاحقة والهجرة.

وحتى عندما أقبل من المكتب السياسي بضعة أشهر، ما لبث أن عاد إليه في المؤتمر العام الثالث للحزب اعترافاً بدوره الوطني ومكانته القيادية، وضمن معادلة التوازن بين جناحين من الحزب كانا في حالة صراع وتوتر، كانت عودته مع رفيق دربه عبدالفتاح اسماعيل إلى المكتب السياسي مُنْشِئَةً لظروف مختلفة في صراع الرفاق، ومغزياً لطبيعة التحالفات داخل أروقة الحزب، كان صراعاً على السلطة، لم يخل من تباينات غير جوهرية في نهج الحزب.

وعندما انتهت معركة الرفاق في يناير التي ألحقت ضرراً كبيراً ببنية الدولة الناشئة، وجيشها الوطني وتماسك وحدة الحزب القائد أصبح البييض أميناً عاماً له. والرجل الأول في الدولة غير الملن، فبينما جمع الرؤساء السابقين له بين قيادة الحزب والدولة كان هو قد اكتفى بقيادة الحزب، مدركاً أنها مركز القرار السياسي الوطني، وهذا ما تأكد لاحقاً عندما فرض نفسه ندا ونظيراً لعلي عبدالله صالح في مفاوضات الوحدة، ثم مضى منفرداً بقرارها.

كان قرار الوحدة قراراً مشتركاً مع علي عبدالله صالح الذي أسس للوحدة. ولكنني أزعم أنه الرجل الأول في هذه الخطوة التي صححت خارطة الوطن من عبث الأثمة والمستعمرين، وغيرت خارطة الوطن العربي، كما غيرت اجتماعياً موازين القوى السياسية في اليمن حتى اليوم، بصرف النظر عن المسار التي اتخذته الأحداث بعد ذلك، فكلها لاحقة لقرار الوحدة. لقد كان هو دون غيره صاحب القدر المعلى في توحيد الشطرين.

كان يتصف بالشجاعة، وسرعة البديهة، وحدة الملاحظة، ووضوح الرؤية. يصدق بالرأي غير مبال بردود الفعل عليه مادام يعتقد بصوابه، ربما لم تستمر هذه الصفة فيه مع توليه القيادة المباشرة وبعد طول مراس، وخوضه تجربة التوحيد، فقد تنوعت قوى المجتمع، وتعددت مشاربها الفكرية والثقافية، فللتجربة التي تقتزن بمزيم من المعرفة، أثرها في تفكير أي إنسان، فكيف يكون الحال بالقائد.

إنساناً في مواقف إنسانية، وشهماً في مواقف الرجولة، عاطفياً أحياناً ولكن من القادة الحقيقيين لم يكن يوماً ما عاطفياً. كان عاشقاً لوطنه حتى «الثمالة» - استعير هذه العبارة من رفيقه سالم صالح محمد، عندما وصف سالمين يوماً ما. فقال بما معناه: سالمين أحب الكادحين حتى الثمالة - وكان وصفاً صحيحاً. وكان البييض ومطيع وعلي صالح عباد مقبل وسالم صالح هم الأقرب لسالمين من غيرهما في تلك المرحلة، قبل أن تفترق بهما السبل. ويختلف بهما المسار.

لذلك كان أنصاره كثر، ومحبيه يزدادون مع كل مرحلة من مراحل التطور والنمو والتحويلات العاصفة في الدولة، وهو لم يقف في لحظة اتخاذ القرارات المصرية موقفاً رمادياً قط، ففي حروب اليمن الديمقراطية مع الشمال كان محارباً، وفي صراعاتها الداخلية كان رقباً. أما بعد قرار الوحدة الذي أخذه على عاتقه، فقد غطت شعبيته كل أقرانه من القادة. ورغم عدوله عن قرار الوحدة فيما بعد فقد ظلت الأغلبية من اليمنيين تذكر له هذا الفضل الكبير على البلد.

رحم الله علي سالم البييض، فقد حجز لنفسه مكاناً مميّزاً بين القادة والزعماء الكبار في اليمن، قادة الثورة والجمهورية، وأما الوحدة فهو زعيمها الأول ولا ينازعه على هذه المكانة سوى علي عبدالله صالح، ولا مبالغة إذا قلنا أيضاً أنه حجز لنفسه مكاناً خاصاً بين الزعماء الكبار في الوطن العربي. ولا ينقص من مكانته شيء إنه مات بعيداً ومبعداً عن اليمن.

رحم الله البييض، فقد غادرتنا بعد رحلة طويلة ومضنية في العمل الوطني امتدت عقوداً من الزمن، مناضلاً في صفوف حركة القوميين العرب، وفدائياً خضع للتأهيل العسكري، وقائداً في صفوف الجبهة القومية، وعضواً في مكتبها العسكري، ثم رئيسه، وهذه درجة لم يبلغها سوى بعض قادة الثورة البارزين في الجبهة القومية.

كان أول من دخل رفدان الملتهبة بعد عبدالله المجعلي الذي تولى قيادة الثورة في جبهتها الأولى رفدان بعد استشهاد لبوزة رحمهما الله، وذلك بشهادة رفاقه الكبارين سعيد صالح سالم، ومثنى سالم عسكر، كان يشرف على الجبهة، ويؤد التوار بالسلاح، وينقل إليهم توجيهات القيادة.

قاتل في أكثر من جبهة، ودخل عدن قبل رحيل آخر جندي بريطاني منها، وكان هو والعلوقي والخامري والآلاف من الفدائيين ممن استقبلوا قحطان الشعبي في عدن والوفد المفاوض معه العائد بوثيقة الاستقلال من جنيف، وذلك في الساعات الأولى لإعلان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. شهد كقائد انتصارات وانكسارات الدولة الفتية، وخاض في سياساتها، منتصراً لقيم العدالة والحرية والمساواة، متمتعاً برحابة الأفق السياسي والفكري.

اختير عضواً في القيادة العامة في مؤتمر الجبهة القومية الثاني بعد مؤتمر التأسيس الأول في صنعاء، ويمكن لرفاقه أن يؤكدوا هذا أو يصحوه، وعضواً بارزاً في الحزب الاشتراكي. ولأن الحزب الاشتراكي كان هو القائد لمرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الوحدة، فقد حافظ على موقعه القيادي في مكتبه السياسي، حيث تُصنع السياسات، وتتخذ القرارات المصرية، وتُعين وتقاد الحكومة سياسياً.

اسمه كان يرد مع ذكر فتاح وسالمين ومحمد علي هيثم ناصر ومطيع ومقبل وعنتر ومصالح والعلوقي، هؤلاء هم رموز مرحلة، من مراحل التجربة الوطنية، وقبل ذلك كان اسمه رديفاً لاسمي قحطان وفيصل عبداللطيف، فهو أول وزير دفاع للجمهورية الفتية، بعد أن اعتذر قائد الجيش حسين عشان عن قبولها، وكان عشان قد انحاز للجبهة القومية وكان أحد قادة المرحلة من القطاع العسكري.

كانت القيادة عند البييض موقفاً وقراراً، فإليه دون غيره من القادة جيمعاً يعود قرار إغفاء آخر ضابط بريطاني من العمل في اليمن. ولم يكن القرار عادياً، فهؤلاء هم خبراء عسكريون بريطانيون، كما أن في القرار تجاوزاً لصلاحيته الرئيس، وفيه مخاطرة بما يمكن أن تسفر عنه المحادثات مع بريطانيا بشأن المساعدات الاقتصادية.

قال البييض: إذا كان ولابد أن يكون لنا لدينا علاقات مع بريطانيا، فينبغي أن تكون بعيداً عن هذه الصيغة التي تمنح هؤلاء الضباط سلطة التوجيه للقطاعات العسكرية، مضيفاً: لقد تأكدت من أنهم يمارسون مهاماً تنقص من استقلالنا وسيادتنا. ويقول البييض: إنه لم يبلغ سوى عبدالفتاح اسماعيل لكي يضمن إعلان القرار، الذي وافق على إذاعته فوراً ودون مناقشة، وغضب الرئيس، وكان معه حق في غضبه، فالقرار فعلاً كان من صلاحيته. كان القرار قد رفع منسوب الخصومة بين الرئيس ووزير دفاعه، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى عزله من وزارة الدفاع.

اعتقل في حركة الجيش المضادة لنتائج المؤتمر الرابع للجبهة القومية ذات المضمون الراديكالي، ومعه فتاح ومطيع ومحسن ومقبل والخامري ويانيز وسلطان أحمد عمر البار وباراس. وغيرهم من قادة الجبهة القومية لا تحضرني أسماؤهم الآن. ونجا من الاعتقال سالمين وعنتر، اللذين قادا الرفاق في حركة مايو المشهور، التي استعادت من خلالها القيادة العامة للجبهة القومية زمام المبادرة بعد عودتهم من الجبال، لتنتزع شيئاً فشيئاً القرار

المناضل علي سالم البييض.. قامة وطنية وحدوية

ودفنه بمراسم رسمية في مسقط رأسه بمحافظة حضرموت، وفقاً لوصيته، وبما يليق بمكانته السياسية والوطنية.

وجدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في اتصال هاتفي بعائلة الفقيد، خالص تعازيه وصادق مواساته، مشيداً بمسيرته الحافلة بالعباءة، وإسهاماته السياسية الفارقة في مراحل مفصلية من تاريخ الوطن.

بدوره عبر رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد عبيد بن دغر عن بالغ حزنه لفقدان هذا القائد الوطني، مؤكداً أن اسم علي سالم البييض سيظل مرتبطاً بأكبر حدث في تاريخ اليمن المعاصر، والمتمثل في تحقيق الوحدة اليمنية، التي عاش من أجلها فكرة ومشروعاً، وكان أحد صناعها الرئيسيين.

من جانبه، عبر دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني عن بالغ الأسى لرحيل المناضل الكبير، مشيداً بمناقب الفقيد ودوره المحوري في مسار التجربة السياسية اليمنية، وأكد أن رحيله يستدعي وقفة وطنية جادة لتقييم التجربة السياسية بميزان الوطن، واستلهام الدروس والعبر من مسيرة تضالية حافلة بالنجاحات والتحديات، بما يعزز قيم الشراكة والتوافق الوطني.

كما نعاه الفريق علي محسن صالح الأحمر، واصفاً رحيله بالخسارة الوطنية الجسيمة، ومشيراً إلى حضوره المؤثر في المنعطفات المصرية من تاريخ اليمن، لا سيما لحظة إعلان الوحدة اليمنية، واستعاد الفريق الأحمر مواقف شخصية جمعتهم بالفقيد، جسدت عمق انتمائه الوطني لليمن الكبير، من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه.

ويعت رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن الدكتور صغير حمود بن عزيز، برقية عزاء إلى أسرة الفقيد، أشاد فيها بدوره النضالي ومسيرته التاريخية والروح الوطنية التي تحلّى بها في أهلك مراحل الوطن، مؤكداً أن البييض كان شريكاً أساسياً في تأسيس الجمهورية اليمنية وتحقيق وحدتها.

وتناقلت وسائل الإعلام والقيادات السياسية والمثقفون والناشطون مقتطفات من خطابات الفقيد ومواقفه وصوره، مستعدين لرثه السياسي والنضالي، ومؤكدين أن رحيله لا يعني غياب أثره، بل بقاء حضوره في الذاكرة الوطنية.

وبرحيل المناضل علي سالم البييض، يفقد اليمن أحد رجاله الكبار الذين شكّلوا وجدان مرحلة مفصلية من تاريخه الحديث، غير أن رثه النضالي والسياسي سيظل حاضراً في الوعي الجمعي لليمنيين، شاهداً على تجربة ثرية، ودافعاً للأجيال القادمة لاستلهام معاني الإخلاص والتضحية والعمل من أجل يمنٍ موحد، آمن، ومستقر، يستحقه أبناؤه جميعاً.

ودع اليمن، السبت، إحدى أبرز قاماته الوطنية والسياسية برحيل المناضل الكبير علي سالم البييض، نائب رئيس مجلس الرئاسة الأسبق، وأحد الرموز المحورية في تاريخ اليمن الحديث، بعد مسيرة طويلة وحافلة بالنضال والعباءة الوطني. وبرحيله يطوي الوطن صفحة من صفحاته المفصلية التي ارتبطت بمحطات كبرى في مسار الدولة اليمنية، وفي مقدمتها تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، بوصفها منجزاً وطنياً جامعاً جسّد آمال اليمنيين في بناء دولة واحدة قائمة على الشراكة وسيادة القانون.

الفقيد علي سالم البييض، الذي وافته المنية في العاصمة الإماراتية أبوظبي عن عمر ناهز 86 عاماً بعد معاناة مع المرض، يُعد شخصية يمنية محورية لعبت أدواراً بارزة في مسيرة النضال الوطني، وأسهمت بفاعلية في صناعة التحولات السياسية الكبرى في تاريخ البلاد، فقد ارتبط اسمه بالحركة الوطنية، وبناء الدولة في جنوب اليمن، ثم كان شريكاً رئيسياً في إنجاز الوحدة اليمنية، التي مثّلت ذروة مشروعه السياسي والفكري. وعقب الإعلان عن وفاته، توالى رسائل النعي والتعزية من قيادات الدولة، والشخصيات السياسية والثقافية، حيث نعت رئاسة الجمهورية إلى أبناء الشعب اليمني وفاة المناضل الوطني الجسور علي سالم البييض، نائب رئيس مجلس الرئاسة، والأمين العام الأسبق للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وأكد بيان النعي أن الوطن خسر برحيل هذه القامة الوطنية أحد أبرز القادة والرموز السياسية في تاريخ اليمن المعاصر، وشريكاً مخلصاً في صناعة منجز الوحدة اليمنية، مجسداً آنذاك تطولات اليمنيين إلى دولة واحدة تقوم على الشراكة الوطنية، وسيادة القانون.

وأشار البيان إلى مناقب الفقيد وأدواره النضالية الكبيرة في طليعة الحركة الوطنية التي أنجزت مشروع الدولة والاستقلال، مؤكداً أن رحيله لا يستحضر فقط صفحات مشرقة من تاريخ شخصية وطنية صادقة، بل يفتح باب التأمل المسؤول في مسار الحركة الوطنية، ودروس الشراكة العادلة التي تمسك بها الفقيد، وأهمية معالجة القضايا الوطنية بروح الحوار والمؤسسات، وبما يصون كرامة اليمنيين ويحفظ تضحياتهم.

وفي هذا السياق، أعلنت رئاسة الجمهورية الحداد الرسمي، وتتكيس الأعلام لمدة ثلاثة أيام، وفتح سجلات العزاء في الداخل والخارج، كما وجّه فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بإقامة إجراءات العزاء الرسمية، وإرسال وفد رفيع المستوى لتقديم واجب العزاء لأسرة الفقيد، وفتح سجلات التعازي عبر السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج، وتضمنت التوجيهات نقل جثمان الفقيد



بحضور رئيس هيئة الأركان..

هيئة القوى البشرية ودوائرها تدين العام التدريبي والقتالي 2026

أنجزتها هيئة القوى البشرية ودوائرها خلال العام المنصرم.

وأشار إلى أنه تم قطع شوط كبير في خطط الحصر والترقيم من خلال اللجان الإدارية ولجان التقييم ونظام البصمة الشاملة والبطاقة العسكرية الموحدة عبر دائرتي شؤون الضباط والأفراد، كما تم إنجاز ما نسبته 80% من استحقاق الترقية للمتقدمين والجرحي الإبطال، بفضل جهود ومتابعة رئاسة هيئة الأركان، والعمل جارٍ لاستكمال ملفات بقية المستحقين.

وأضاف لقد تم الربط الشبكي الإلكتروني بنظام الموارد البشرية والمالية لجميع الهيئات والمناطق، والعمل جارٍ خلال الأسبوعين القادمين لربط بقية الدوائر والوحدات المستقلة.

وأشار الصباري إلى الجهود الكبيرة التي بذلها الأخوة في دائرة القضاء العسكري وفي المحاكم والنيابات العسكرية، في البت في القضايا المنظورة أمام القضاء العسكري بالتعاون والتنسيق مع الجهات الضبطية العسكرية والأمنية، مشيراً إلى أنهم حققوا إنجازات ملموسة رغم الظروف وشحة الإمكانيات، التي تنطلق لمزيد من الدعم والرعاية الإدارية للقضاء العسكري.

وفي فاعلية التدشين استعرض الفريق الركن دكتور صغير بن عزيز ومعه المفتش العام اللواء عادل القميري ورؤساء الهيئات ومدراء الدوائر خطط وبرامج وإنجازات الهيئة ودوائرها التي نظمتها على هامش فعالية التدشين العام التدريبي والقتالي والمعنوي.

وكانت دائرة التوجيه المعنوي قد نظمت جناحاً لأنشطتها وبرامجها والمطبوعات التي أنجزتها الدائرة وشعبها ومنصاتها ومنابرها الإعلامية (صحيفة 26 سبتمبر وموقعها الإلكتروني سبتمبرنت والمركز الإعلامي للقوات المسلحة وإذاعة 26 سبتمبر - صوت القوات المسلحة). كما عرضت الشعب والقطاعات والفروع التابعة لها البرامج والخطط والمطبوعات والبرشورات المعززة للروح المعنوية لمنتسبي قواتنا المسلحة وللمقاتلين الأبطال، وبذلت جهوداً مقدرة في الجانب الإعلامي والثقافي والإرشادي وفي المجال الفكري والدعائي.

وفي ختام فعالية التدشين كرمت هيئة القوى البشرية خريجي الدورة الـ17 بقيادة وأركان من منتسبي هيئة القوى البشرية ودوائرها، وكذا تكريم خريجي الدورات الحتمية والتأهيلية من منتسبي الهيئة ودوائرها، كما أقيمت قصيدة شعرية للعقيد خالد العمودي ثالث استحسان الحاضرين.



اللواء القميري: قواتنا المسلحة ماضية بثبات في طريق البناء المؤسسي والتأهيل المستمر والاستعداد الكامل لمعركة استعادة الدولة

اللواء الصباري: الهيئة ودوائرها حققت إنجازات ملموسة رغم الظروف وشحة الإمكانيات

وأكد أن الإجراءات تصب في توحيد جميع مؤسسات الدولة في مختلف المستويات وفي مقدمتها دمج كافة التشكيلات العسكرية داخل القوات المسلحة وتحت قيادتي وزارة الدفاع والداخلية.

وأعرب عن ثقته الراسخة بالأشقاء في المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعباً في موقفهم الصادق ودعمهم المستمر للشرعية الدستورية

وأوضح أن تنظيم القوى البشرية يسهم بشكل مباشر في منح الحقوق الإدارية والمالية لجميع منتسبي القوات المسلحة ويعزز مبدأ العدالة والمساواة، ويرفع الروح المعنوية ويقوي الثقة بين الفرد ومؤسسته وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء والانضباط والجاهزية. وقال: إننا نخوض معركة وطنية مصيرية ضد تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية وهي معركة لا تقتصر على السلاح فقط بل معركة بناء دولة ومؤسسات.

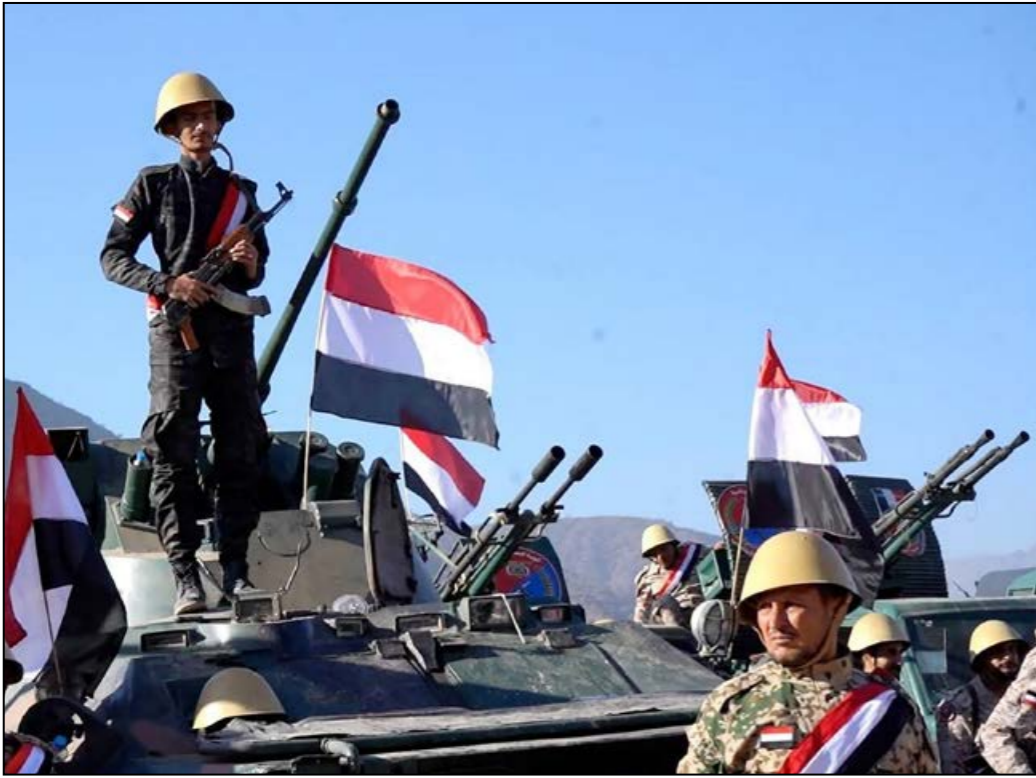
وأعلن اللواء القميري عن مباركة وتأييد القرارات الرئاسية التي تعكس حرص القيادة السياسية والعسكرية على تصحيح المسار وتعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ مبدأ الشراكة والمسؤولية الوطنية بما يخدم معركة استعادة الدولة وبناء اليمن الاتحادية.

وأكد المفتش العام، أن تنظيم القوى البشرية تنظيماً صحيحاً هو الأساس المتين لبناء قوات مسلحة قوية ومحترفة، إذ إن الترتيب والتنظيم جوهر العمل العسكري الناجح، ومن دونهما تختل الموازين وتضيع الجهود، كما أن الجاهزية البشرية هي العمود الفقري للجاهزية القتالية، فالسلاح مهما بلغ تطوره لا قيمة له دون إنسان مؤهل منظم عارف بحقوقه وواجباته، مؤمن بقضيته الوطنية، ومن هنا تأتي أهمية دور هيئة القوى البشرية باعتبارها القلب النابض للمؤسسة العسكرية.





مطور تعزيزي ختم تدشين العام التدريبي 2026 ويدين الدورة الأولى قادة ألوية



دشن قائد محور تعز، اللواء الركن خالد فاضل، يوم السبت، برنامج الدورة الأولى قادة ألوية في معهد الشهيد الحمادي لتأهيل القادة، وذلك خلال حفل استقبال منتسبي الدورة التي تستمر لمدة 6 أشهر.

وتقام الدورة بمشاركة دارسين من محور تعز وعدد من المحاور، في إطار برنامج تدريبي متكامل يهدف إلى رفع كفاءة القيادات العسكرية وتأهيلها علمياً وعملياً.

ويأتي تدشين هذه الدورة بعد أيام من تخرّج الدورة الأولى قادة كتائب، في تأكيد على اهتمام قيادة المحور بالتدريب والتأهيل، وحرصها على تعزيز البناء المؤسسي وتطوير القدرات القيادية لمنتسبي المحور والقوات المسلحة، وبما يعكس النجاحات المحققة في معهد الشهيد الحمادي على مستوى وزارة الدفاع.

وفي الحفل، هنأ قائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، المشاركين في الدورة من مختلف المحاور، معترفاً عن تقديره العالي لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، فخامة المشير الدكتور رشاد محمد العليبي، على دعمه واهتمامه المتواصل بتطوير المعهد ورفع قدرات منتسبي القوات المسلحة.

وأشاد اللواء الركن خالد فاضل بإدارة معهد الشهيد الحمادي وكافة منتسبيه على الجهود الكبيرة التي بُذلت في الإعداد والتنظيم لهذه الدورة، وما يقدّمه المعهد من إسهام فاعل في بناء القيادات العسكرية، مؤكداً أن تأهيل القادة يمثل ركيزة أساسية في معركة استعادة الدولة وبناء المؤسسة العسكرية الوطنية.

وحث الدارسين على الالتزام بالجدية والانضباط، والاستفادة القصوى من البرنامج التدريبي والمعارف العسكرية المقدّمة، داعياً إياهم إلى أن يكونوا قدوة في السلوك والانضباط وتحمل المسؤولية، وأن يتصدّروا الصفوف القيادية بكفاءة واقتدار.

وأكد قائد محور تعز أن تدشين هذه الدورة يأتي في مرحلة دقيقة وحساسة تمر بها البلاد، في ظل معركة وطنية مصيرية تخوضها القوات المسلحة دفاعاً عن الجمهورية، واستعادة الدولة وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية. وشدد على ثبات موقف محور تعز واستمراره في أداء واجبه الوطني حتى استكمال تحرير ما تبقى من تراب الوطن وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

من جانبه، أكد مدير معهد الشهيد الحمادي لتأهيل القادة العميد جمال الشميري، أن المعهد يضطلع برسالة وطنية تتمثل في إعداد وتأهيل القادة العسكريين القادرين على صناعة القرار وقيادة الوحدات العسكرية بكفاءة ومسؤولية. ودعا العميد الشميري الدارسين إلى الالتزام بالأنظمة واللوائح العسكرية، والاستفادة من

بالتنفيذ.. ناقلاً للمقاتلين تحيات القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليبي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة. وأكد رئيس أركان المحور، أهمية الجهود التي تبذلها القيادة السياسية، والأشقاء في المملكة العربية السعودية، في سبيل دمج الوحدات والتشكيلات العسكرية ضمن إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وتوحيد القرار العسكري، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي.

وثنّى اللواء المجيدي التضحيات الكبيرة التي يقدمها أبطال اللواء الخامس وصمودهم في الدفاع عن الوطن وتعز.. مشدداً على أهمية التدريب ودوره المحوري في رفع الجاهزية والكفاءة القتالية.. موجهاً برفع مستوى اليقظة والحذر والاستعداد لمعركة استكمال تحرير تعز وكامل الوطن، والوصول إلى صنعاء واستعادة الدولة من مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

وكان رئيس أركان محور تعز، اللواء عبد العزيز المجيدي، قد دشّن يوم الخميس، العام التدريبي القتالي والعملي والمعنوي 2026م باللواء الخامس حماية رئاسية. وأشاد اللواء المجيدي في الحفل الذي حضره رئيس عمليات المحور، العميد الركن محمد النجار، ورئيس أركان اللواء العقيد عمار الجندبي، بحسن الإعداد والتنظيم والحضور، الذي عكس حجم جهود اللواء في الإعداد وعكس الانضباط والجاهزية وحاز مرتبة متقدمة

وتخللت فعالية التدشين، استعراض النقاط التدريبية، إلى جانب تكريم المرزبين من منتسبي اللواء، تقديراً لجهودهم وتميزهم. وأشاد اللواء المجيدي، بثبات وبطولات اللواء 22 ميكا، وتضحيات أفرادها في معركة الوطن.. مؤكداً أن تضحياته على مدى عشر سنوات جعلته ركيزة أساسية في تثبيت الأمن والاستقرار بمدينة تعز، إلى جانب الأجهزة الأمنية.

وثنّى اللواء المجيدي، جهود قيادة التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، ودعمها المستمر للجيش الوطني، والحفاظ على أمن واستقرار وحدة اليمن.

من جانبه، أكد قائد اللواء 22 ميكا، العميد محمد المجيدي، أن تدشين العام التدريبي 2026م يأتي في ظل التطورات المهمة في البلاد.. مشدداً على أن اللواء في أتم الجاهزية لتنفيذ أي مهام توكل إليه من قبل القيادة السياسية والعسكرية.

وكان رئيس أركان محور تعز، اللواء عبد العزيز المجيدي، قد دشّن يوم الخميس، العام التدريبي القتالي والعملي والمعنوي 2026م باللواء الخامس حماية رئاسية. وأشاد اللواء المجيدي في الحفل الذي حضره رئيس عمليات المحور، العميد الركن محمد النجار، ورئيس أركان اللواء العقيد عمار الجندبي، بحسن الإعداد والتنظيم والحضور، الذي عكس حجم جهود اللواء في الإعداد وعكس الانضباط والجاهزية وحاز مرتبة متقدمة



الدورة بما ينعكس إيجاباً على الأداء الميداني، مثمناً الدعم المستمر واهتمام قيادة محور تعز بالمعهد وبرامجه التدريبية. وقدم كبير المعلمين بالمعهد، العقيد الركن عبد الكريم قاسم، إيجازاً تعريفياً عن الدورة، تضمن أهدافها، ومدتها، وعدد الدارسين، والمواد



توحيد القرار العسكري ودمج التشكيلات قضية محورية في استقرار اليمن والمنطقة

منصور الغدرة

أعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، عن تشكيل اللجنة العسكرية العليا للعمل على توحيد ودمج كل التشكيلات العسكرية في معسكر الشرعية، وتحت إشراف وقيادة تحالف دعم الشرعية، وهي التي ستتولى الإعداد والتجهيز، وقيادة جميع تلك القوات والتشكيلات العسكرية المتناحرة ودعمها استعداداً للمرحلة القادمة في خوض معركة التحرير ضد مليشيا الحوثي وتحقيق الأمن والاستقرار، واستعادة مؤسسات الدولة في حال رفضت مليشيا الحوثي للحلول السلمية.

وانطلاقاً من هذا، فقد رسم القائد الأعلى للقوات المسلحة، فخامة الرئيس العليمي، الخطوط العريضة للمرحلة المقبلة عقب انتهاء عمليات استلام المعسكرات والمقرات الحكومية في المحافظة الشرقية والجنوبية بسلامة وفي زمن قياسي لم تكن تتوقعها قيادة المجلس الانتقالي المنحل.

تشكيل لجنة عسكرية عليا تحت قيادة وإشراف تحالف دعم الشرعية- المملكة العربية السعودية- لدمج التشكيلات والفصائل المسلحة داخل معسكر الشرعية، وتوحيد القرار العسكري عبر غرفة عمليات واحدة للقيادة والسيطرة، ليس ترفاً ولا وسيلة أو غاية اقتضتها متطلبات المرحلة الراهنة، بل هي ضرورة حتمية وهو ما أكد عليه فخامة الرئيس العليمي، بأن إنهاء انقلاب مليشيا الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة وإعادة الأمن والاستقرار لبلادنا لا يمكن إلا بدمج التشكيلات العسكرية في معسكر الشرعية وتوحيد القرار العسكري وحصر السلاح بيد الدولة، ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية.

إن النجاح الذي حققته الشرعية وبفضل مساندة ودعم لا حدود له من قيادة تحالف دعم الشرعية ممثلاً بالمملكة العربية السعودية في العملية العسكرية الخاطفة (عملية استلام المعسكرات وتوحيد القرار العسكري في المحافظات الشرقية والجنوبية محافظات حضرموت والمهرة، والعاصمة المؤقتة عدن)، وباقي المحافظات المحررة.

وهي الخطوة الأولى الرامية إلى بسط سلطة الدولة وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادة مركزية واحدة، لمواجهة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها إنهاء انقلاب مليشيا الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة، والإطعام الإسرائيلية في تهديد الأمن القومي العربي.

وبذلك فإننا نقف على عتبة مرحلة جديدة ومفصلية تكون أو لا تكون، وهي المرحلة التي يطالب بإنجازها منذ سنوات- أي في الأشهر الأولى من انطلاق عاصفة الحزم وتحديدًا من فور تحرير العاصمة المؤقتة عدن في يوليو-2015 ووضع اتفاق الرياض 2015، وتوحيد التشكيلات العسكرية والأمنية على رأس بنودها. كما أنها شرط رئيسي في قرار نقل السلطة من الرئيس السابق هادي.. ولأن ذلك لم يتم منه شيء، فقد تدهورت الأوضاع في المحافظات المحررة إلى ما وصلت إليه اليوم من تمرد المجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات، واقتحم بقواته العسكرية المحافظات الشرقية- حضرموت والمهرة- في الوقت الذي كان قد بسط سيطرته في السابق على محافظات لحج والضالع والعاصمة المؤقتة عدن وأبين وشبوة بمعارك عسكرية خاضها بدعم كامل التسليح والتمويل والتغطية الجوية من قبل الإمارات. الأمر اضعب معسكر الشرعية في

مواجهات مليشيا الحوثي وإنهاء انقلابها واستعادة مؤسسات الدولة والعاصمة صنعاء.

استغلت الإمارات تواجدتها ضمن تحالف دعم الشرعية، فعملت بالاتجاه المعاكس لأهداف التحالف العلنية، وشكلت كيانات مسلحة وتشكيلات عسكرية تابعة لها تعمل لحسابها وتحت أوامرها وتحقيق اجندتها ومصالحها الجيوسياسية، ومواقفها المناوئة للحكومة الشرعية، وأطراف رئيسة فيها، وتعمل خارج سيطرة وزارتي الدفاع والداخلية والحكومة الشرعية هادي، (كالأحزمة للقوات المسلحة الرئيس هادي، كالأحزمة الأمنية، وقوات النخبة والدعم والإسناد) في عدن والمحافظات الجنوبية، والساحل الغربي.

خضعت قوات الجيش من الوهلة الأولى لانطلاق عاصفة الحزم في 26 مارس 2015، في أغلب المحافظات المحررة وعلى وجه الخصوص جبهات مأرب والجوف وتعز، تخضع للقائد الأعلى للقوات المسلحة والحكومة الشرعية، وانضمت مؤخرًا قوات درع الوطن، بقيادة رسمية للقائد الأعلى للقوات المسلحة الدكتور رشاد العليمي، وبلغ قوامها نحو 45 ألف مقاتل، وتدعمها السعودية. بينما كانت قوات الجيش تخضع لوزارتي الدفاع والداخلية حتى انقلاب المجلس الانتقالي المنحل- حديثاً على الشرعية في يناير 2018 والثانية في أغسطس 2019، ومحافظات سقطرى وجولة ثالثة في محافظتي أبين وشبوة، ورابعة في محافظتي حضرموت والمهرة في ديسمبر 2025.

بينما القوات التي تعمل خارج هيكل وزارتي الدفاع والداخلية، قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يضم نحو 120 ألف مقاتل، بقيادة لطلوب للعدالة عبدالروس الزبيدي وبدعم من الإمارات، وتندرج تحت هذه القوات كيانات أخرى، كالحزب الأمني والنخبة الشبوانية والنخبة الحضرية؛ بالإضافة إلى قوات ألية العمالة الجنوبية وقوامها نحو 70 ألف مقاتل، ويقودها عضو مجلس القيادة الرئاسي أبو زرعة المحرمي وبدعم إماراتي أيضاً، وقوات المقاومة الوطنية (حراس الجمهورية) نحو 35 ألف مقاتل في الساحل الغربي وباب المندب، بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق محمد عبد الله صالح وبدعم إماراتي كذلك.

هذه التوليفة من التشكيلات والقوات العسكرية المتناقضة والمتناحرة، توزعت على قيادات ذات توجهات وأهداف مختلفة ألقى بظلالها على المعركة ضد جماعة الحوثي، وتناقض في القرار العسكري، مما انعكس ذلك سلباً على قرار معركة الحسم والتحرير ضد مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وبالتالي أدى ذلك إلى ضعف موقف الشرعية دولياً وإقليمياً ودعمها في معركة استعادة مؤسسات الدولة بالحسم العسكري إلى الحوار.

وكانت المملكة العربية السعودية قائدة تحالف دعم الشرعية رعت حواراً بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي- المنحل مؤخراً- تمخض عنه "اتفاق الرياض" الذي تم التوقيع عليه في 5 نوفمبر 2019م، وقضى بعودة ألية الحماية الرئاسية إلى العاصمة المؤقتة عدن، وسحب التشكيلات العسكرية التابعة لـ"الانتقالي" إلى خارج المدينة، ودمجها في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وفي مقابل ذلك يتم إدمج "المجلس الانتقالي" في السلطة "الشرعية". وفي حين تم تنفيذ الشق السياسي من الاتفاق أعاق "المجلس الانتقالي" تنفيذ الشق العسكري والأمني.

إلا أن الإمارات رفضت دمج تشكيلاتها العسكرية في إطار الجيش الوطني، وأوعزت

رئيسها انضم إلى تمرد الانتقالي المنحل في اجتياح محافظتي حضرموت والمهرة في ديسمبر الماضي وإعلان الانفصال رغم رفض مجلس القيادة الرئاسي وقيادة المملكة العربية السعودية، ورفض الانتقالي- المنحل- الاستجابة لدعوات رئيس مجلس القيادة الرئاسي وقيادة تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة، المطالبة بسحب قواته العسكرية التي قدمت إلى محافظتي حضرموت والمهرة واعادتها إلى ثكناتها التي كانت ترابط فيها. وكما كان لدولة الإمارات دور في عبث الانتقالي بالشهد اليمني طوال عقد ونصف، كان لها دور في تعنت الانتقالي الرفض سحب قواته.

الإمر الذي اضطر برئيس مجلس القيادة إلى اطلاع الشعب عن مجريات الأحداث المتسارعة وإنهاء مهام الإمارات والغاء اتفاقية الدفاع المشتركة الموقعة معها، ومطالبتها بمغادرة اليمن خلال 24 ساعة، والشئ نفسه جاء من الإشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية وراعية اتفاق الرياض، والتي رمت بكل ثقلها والدخول في معركة كسر العظم الإمارات، وادواته ممثلة بالمجلس الانتقالي وحلفائه، ودخلت العملية العسكرية التي أطلق عليها «استلام المعسكرات» في المحافظات الشرقية والجنوبية وصولاً إلى العاصمة المؤقتة عدن ومحافظتي لحج والضالع معقل الانتقالي.

ويعد تشكيل اللجنة العسكرية العليا بقيادة تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية لأجل توحيد ودمج التشكيلات العسكرية في معسكر الشرعية اليمنية، خطوة استراتيجية مهمة لتحقيق خمسة أهداف، أبرزها:

- الأول: توحيد القوى العسكرية. في حال نجحت الجهود واللجنة العسكرية العليا في دمج التشكيلات العسكرية المتناحرة تحت قيادة واحدة سيؤدي إلى توحيد القرار العسكري في المعركة، وبالتالي إلى توحيد القوى العسكرية وزيادة فعاليتها في مواجهة مليشيا الحوثي السليبية، وحسم معركة التحرير واستعادة مؤسسات الدولة. وفي المجلد سينتهي حالة تصادم القرار العسكري والانقسام في المؤسسات الدفاعية والأمنية، كما أنه سيعمل على تحقيق الأمن والاستقرار وانتشال البلاد من مستنقع الفوضى والتشظي التي يعيشها اليمن منذ عقود.

- الثاني: تعزيز الأمن والاستقرار. إذ أن توحيد القوات العسكرية سيساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن، وسيقلل من خطر الانقسامات الداخلية والصراعات المسلحة. الأمر الذي سيخلق بيئة آمنة ومستقرة لعودة الاستثمارات الأجنبية وعودة الروح إلى الاقتصاد المنهار جراء جولات الحروب المتداعية في البلاد منذ نحو ثلاثة عقود.

- الثالث: تحسين القدرة القتالية. دمج التشكيلات العسكرية سيؤدي إلى رفع كفاءة ملاك القوى القتالية، وتحسين القدرة القتالية لمنتهي القوات المسلحة اليمنية، وسيزيد من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية.

- الرابع: دعم الجهود السلمية. إذ ما تحقق ونجحت اللجنة العسكرية العليا التي أعلن عن تشكيلها فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، المشير الركن رشاد العليمي، لا شك أن هذه الخطوة ستسهم في دعم الجهود السلمية لإنهاء الصراع في اليمن، حيث يمكن أن تكون بمثابة رسالة قوية لمليشيا الحوثي بأن الحكومة اليمنية باتت هذه المرة مستعدة للمواجهة إذا لزم الأمر، وهي على أهبة الاستعداد لاستعادة

مؤسسات الدولة، سلماً أو حرباً، وأن هذا بات على بعد خطوة.

- الخامس تعزيز الدعم الإقليمي والدولي. من الطبيعي أن دمج وتوحيد التشكيلات العسكرية، والقرار العسكري للشرعية، سيعزز الدعم الإقليمي والدولي للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، حيث سيظهر أن الحكومة قادرة على توحيد صفوفها وتحقيق الاستقرار.

ورغم التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه أعمال اللجنة العسكرية، والمتملة بالانقسامات الداخلية بين التشكيلات العسكرية المتناحرة، مما قد يؤدي إلى صعوبة دمجها تحت قيادة واحدة؛ بالإضافة إلى الاختلافات العقائدية أو الأيدلوجية بين التشكيلات العسكرية، مما قد يؤدي إلى صعوبة توحيدها تحت قيادة واحدة، أو الدعم الخارجي. كالدعم الإماراتي إن ظل باقياً ولم يستأصل من جذوره، وإلا سيظل الدعم الخارجي لبعض التشكيلات العسكرية، مما قد يؤدي إلى صعوبة دمجها تحت قيادة واحدة.

لكن مادام الإرادة والعزيمة للأشقاء في المملكة، حاضرة وبقوة في تصدر المشهد بقيادة خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، عازمة وحازمة في إنهاء هذا التبعثر العسكري داخل الحكومة الشرعية فالتحالف - إن شاء الله- حليف اللجنة العسكرية التي تستمد أصرارها وعزيمتها من قيادة المملكة ورئيس مجلس القيادة الرئاسي، الذي أعلن عن إغلاق باب المهادنة والمهادنة والمرضاة في موضوع دمج التشكيلات وتوحيد القرار العسكري الذي صار حتمياً بعد أكثر من عقد ونصف من التفكك والشقاق. بالإضافة إلى ضرورة أن يكون التواصل الفعال بين التشكيلات العسكرية المختلفة لتحقيق التوحيد والدمج الفعلي، وكذا الدعم الإقليمي والدولي للحكومة اليمنية لتحقيق التوحيد والدمج الفعلي.

تقريباً كل العوامل والمتطلبات متوافرة وموجودة والظروف مهيأة لنجاح اللجنة العسكرية العليا في مهمتها وتحقيق دمج التشكيلات العسكرية المتناحرة داخل معسكر الشرعية اليمنية، والذي يمثل خطوة مهمة لتحقيق الاستقرار والأمن في اليمن، ولكنها تتطلب جهوداً كبيرة للتغلب على التحديات الداخلية والخارجية.

وبالطبع فالأشقاء في قيادة المملكة يدركون جيداً مخاطر بقاء التشكيلات العسكرية هكذا منفصلة خارج دائرة الانضباطية، فهذا يعني تهديد أمنها القومي، وأن التشظي وتشقت القرار العسكري يعني تهديداً مباشراً لها ولأمنها، وبقاء الحكومة الشرعية تتآكل على الأرض يعني انهيار كيان ومؤسسات الدولة اليمنية، وهو ما يشكل استنزافاً لها خاصة وهي قد قطعت شوطاً كبيراً من تنفيذ رؤيتها-2030 تصفير المشاكل في المنطقة، فكيف لها أن تقبل أن تبقى اليمن غارق في الفوضى والاطماع الإقليمية.

لذلك دفعت بثقلها السياسي والعسكري والمالي، نحو إعادة هندسة بنية الشرعية، عبر مشروع يهدف إلى إعادة تنظيم ودمج التشكيلات المسلحة المتعددة الولاءات تحت مظلة وزارتي الدفاع والداخلية، في إطار ما بات يُعرف بخطوة «الجيش الواحد». وهو ما شرعته المملكة فور الإعلان عن تشكيل لجنة عسكرية عليا بقيادة السعودية، والتي سارعت إلى إرسال وفود عسكرية باسم تحالف دعم الشرعية لزيارة التشكيلات العسكرية في اليمن، والترتيبات الأمنية لإشراف على عملية دمج التشكيلات العسكرية.

التحول الرقمي للقضاء العسكري (ماهيته وأهميته)

عميد قاضي / عقيل محمد محسن تاج الدين

في ظل التحديات التي يواجهها القضاء اليمني، وما أفرزته الظروف الاستثنائية من بطء في الإجراءات، وتشتت في البيانات، وضعف في كفاءة الخدمات القضائية، بات التحول الرقمي ضرورة وطنية لا خياراً تقنياً. ويهدف مشروع التحول الرقمي للقضاء اليمني إلى تحديث منظومة العدالة بما يعزز سرعة الفصل في القضايا، ويرسخ مبادئ الشفافية والنزاهة، ويضمن حفظ الحقوق وسهولة الوصول إلى العدالة. فما هو التحول الرقمي؟

ماهية التحول الرقمي للقضاء

التحول الرقمي يعني الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب المعتمدة على الأرقام والتقنيات الرقمية. وبعبارة أخرى هو إعادة هندسة العمليات القضائية والإدارية من خلال دمج التقنيات الذكية (الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية) لإحداث تغيير جذري في قيمة الخدمة العدلية.

أهمية التحول الرقمي للقضاء العسكري
تلعب التكنولوجيا دوراً حيوياً في تطوير أنظمة العدالة، وضمان حق التقاضي الفعال. إليك بعض الجوانب الرئيسية:

1. تعزيز العدالة الناجزة (السرعة).
يسهم التحول الرقمي في اختصار الوقت الطويل الذي تستغرقه المراسلات الورقية بين الوحدات العسكرية والمحاكم، مما يؤدي إلى سرعة البت في قضايا الجنود والضباط، وهو أمر حيوي للحفاظ على الروح المعنوية والانضباط العسكري.

2. الدقة والشفافية.
يقلل النظام الرقمي من احتمالية الخطأ البشري في تدوين المحاضر أو فقدان الأدلة، كما يتيح رقابة أفضل على سير الإجراءات، مما يضمن تطبيق القانون بدقة ويحد من أي تجاوزات إدارية.

3. أمن المعلومات والسرية.
في القضاء العسكري، تعتبر السرية ركناً أساسياً. توفر الأنظمة الرقمية الحديثة مستويات عالية من التشفير وحقوق الوصول، بحيث لا يطلع على الملفات الحساسة إلا المخولون بذلك، وهو ما يصعب تحقيقه تماماً في النظام الورقي التقليدي المعرض للاطلاع غير المصرح به أو التلف.

4. كفاءة الإنفاق وتقليل التكاليف.
على المدى الطويل، يوفر التحول الرقمي مبالغ ضخمة كانت تُنفق على الورق، والطباعة، وتكاليف النقل والبريد، بالإضافة إلى تقليل الحاجة للمساحات المادية الضخمة للأرشيف.

5. سهولة الوصول والمتابعة.
يمكن للقادة العسكريين أو المحامين (وفق الصلاحيات) متابعة حالة القضايا والقرارات الصادرة بشكل لحظي، مما يسهل اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة بناءً على الحالة القانونية للفرد العسكري.

المستفيدون من التحول الرقمي
وبناء عليه يمكن القول: بأن التحول الرقمي يمكن أن يقدم خدمات متنوعة ومهمة لكل من المتقاضين والمحامين والقضاة والموظفين الإداريين في النظام القضائي. وإليك بعض الأمثلة:

أولاً: المتقاضون.
يحصل المتقاضون من التحول الرقمي للقضاء على العديد من الخدمات، ومنها ما يلي:

1 - الوصول السهل إلى المعلومات. يمكن للمتقاضين الوصول إلى معلومات حول قضاياهم، وجلسات المحكمة، والقرارات القضائية عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد.

2 - تقديم الطلبات والمستندات عبر الإنترنت. يمكن للمتقاضين تقديم الطلبات والمستندات إلكترونياً، مما يقلل الحاجة إلى الحضور شخصياً إلى المحكمة.

3 - تتبع حالة القضية. يمكن للمتقاضين تتبع حالة قضيتهم عبر الإنترنت، مما يوفر لهم رؤية واضحة لتقدم القضية.

4 - المشاركة عن بعد في الجلسات. في بعض الحالات، يمكن للمتقاضين المشاركة في جلسات المحكمة عن بعد عبر الفيديو، مما يوفر عليهم تكاليف السفر والإقامة.

ثانياً: المحامون.
يحصل المحامون من التحول الرقمي للقضاء على العديد من الخدمات، ومنها ما يلي:

1 - إدارة القضايا بكفاءة. يمكن للمحامين استخدام الأدوات الرقمية لإدارة قضاياهم بكفاءة، بما في ذلك تتبع المواعيد النهائية، وتنظيم المستندات، والتواصل مع العملاء.

2 - البحث القانوني السريع. يمكن للمحامين الوصول إلى قواعد البيانات القانونية عبر الإنترنت لإجراء البحوث القانونية بسرعة وسهولة.

3 - إعداد المستندات القانونية. يمكن للمحامين استخدام البرامج المتخصصة لإعداد المستندات القانونية بدقة وكفاءة.

4 - التواصل الفعال مع المحكمة. يمكن للمحامين التواصل مع المحكمة إلكترونياً لتقديم المستندات، وطلب المعلومات، وتحديد المواعيد.

ثالثاً: القضاة.
يحصل القضاة من التحول الرقمي للقضاء على العديد من الخدمات، ومنها ما يلي:

1 - الوصول السريع إلى المعلومات. يمكن للقضاة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالقضية بسرعة وسهولة، بما في ذلك المستندات القانونية، والسوابق القضائية، والأراء القانونية.

2 - إدارة الجلسات بكفاءة. يمكن للقضاة استخدام الأدوات الرقمية لإدارة الجلسات بكفاءة، بما في ذلك عرض الأدلة إلكترونياً، وتسجيل المحاضر، وإصدار القرارات.

3 - اتخاذ القرارات المستنيرة. يمكن للقضاة استخدام الأدوات التحليلية لتقييم الأدلة، واتخاذ القرارات المستنيرة.

4 - تحسين التواصل مع الأطراف. يمكن للقضاة التواصل مع الأطراف في القضية إلكترونياً لتقديم التوجيهات، وتحديد المواعيد، وإعلامهم بالقرارات.

رابعاً: الموظفون الإداريون.
يحصل الموظفون من التحول الرقمي للقضاء على العديد من الخدمات، ومنها ما يلي:

1 - أتمتة المهام الروتينية. يمكن للموظفين الإداريين أتمتة المهام الروتينية، مثل: إدخال البيانات، وإعداد التقارير، وإدارة الملفات، مما يوفر الوقت والجهد.

2 - تحسين إدارة الملفات. يمكن للموظفين الإداريين استخدام الأنظمة الرقمية لإدارة الملفات بكفاءة، مما يسهل الوصول إلى المستندات وتتبعها.

3 - تسهيل التواصل. يمكن للموظفين الإداريين التواصل مع المتقاضين والمحامين والقضاة إلكترونياً، مما يحسن الكفاءة والشفافية.

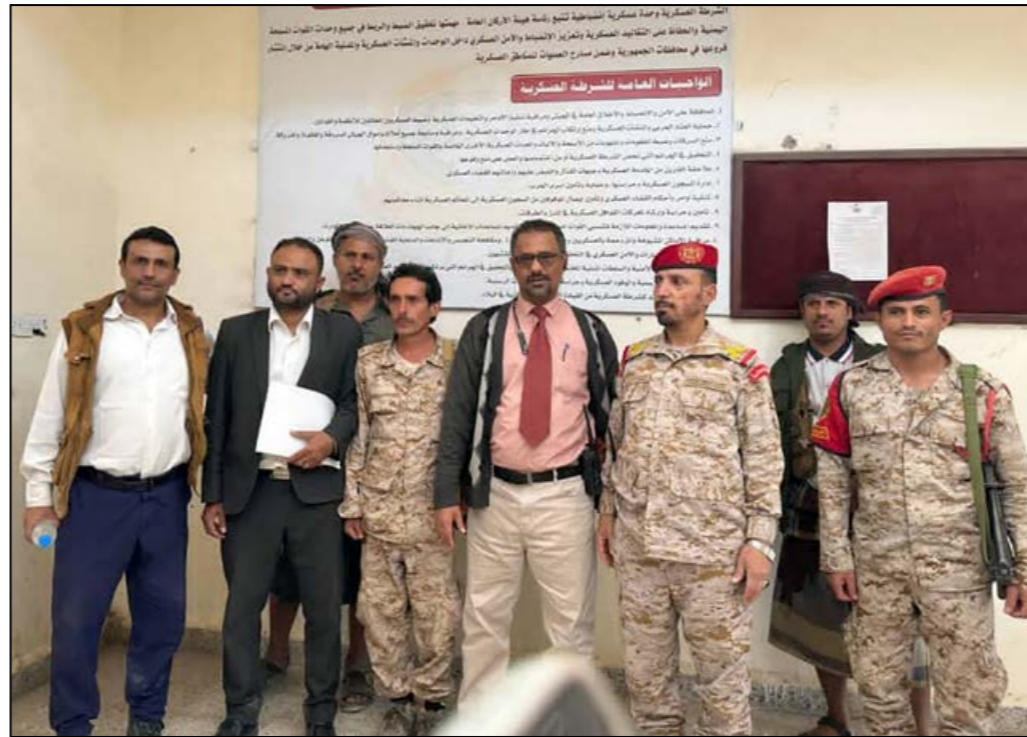
4 - تحسين خدمة العملاء. يمكن للموظفين الإداريين استخدام الأدوات الرقمية لتقديم خدمة عملاء أفضل، بما في ذلك الرد على الاستفسارات عبر الإنترنت، وتقديم الدعم الفني، وتوفير المعلومات.

ولأن التحول الرقمي للمؤسسات القضائية عملية معقدة تحتاج إلى بنية تحتية تقنية وإدارية من خلال تجهيز المحاكم بأجهزة الحاسب، وبناء مركز بيانات قضائي وطني، وإنشاء شبكة اتصال ممتدة بين المحاكم، وحوسبة الإجراءات القضائية العدلية من خلال: إدخال نظام القضايا الإلكتروني (E-Case Management System)، وربط البيانات بالمحاكم. تم استخدام الذكاء الاصطناعي في تصنيف القضايا، وتحليل السوابق القضائية، وتقديم مؤشرات أداء القضاة والمحامين، ولكي يتمكن من تخطي العوائق، وكسر القيود القانونية، وتوفير البنية التحتية، ولكي يلقي التحول الرقمي قبولاً لدى ذوي الشأن، فلا بد أن يكون التحول تدريجياً على مراحل، وهذا ما سنبيّنه لاحقاً إن شاء الله.



نفذنا نزولاً ميدانياً مفاجئاً

نيابة استئناف المنطقة العسكرية الثالثة والسابعة تجريان تفتيشاً على أماكن الحجز والتوقيف



نفذنا نيابة استئناف المنطقة العسكرية الثالثة والسابعة نزولاً ميدانياً مفاجئاً للتفتيش على عدد من أماكن الحجز والتوقيف العسكرية الواقعة ضمن نطاق اختصاصها بمحافظة مأرب، وذلك في إطار المتابعة القضائية المستمرة لأوضاع السجون والتأكد من الالتزام بالإجراءات القانونية وكفالة حقوق السجناء والموقوفين.

وأجرت نيابة استئناف المنطقة العسكرية الثالثة نزولاً ميدانياً شمل التفتيش على سجن دائرتي الاستخبارات والأمن العسكري - شعبية استخبارات محافظة مأرب، إضافة إلى قيادة فرع الشرطة العسكرية بمحافظة مأرب، وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وعطفاً على توجيهات معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى، ومحامي عام النيابة العسكرية القاضي مهدي فصيح، بشأن تكثيف التفتيش الدوري والمفاجئ على أماكن الحجز والتوقيف.

ترأس عملية النزول الميداني القاضي صلاح القمري رئيس النيابة العسكرية بمحافظة مأرب، بحضور وكيل نيابة المنطقة العسكرية الثالثة القاضي صهيب مهدي، حيث اطلعوا على أوضاع السجناء والمحتجزين الموقوفين على ذمة قضايا جنائية وقضايا مخالفات انضباطية، وراجعوا سجلاتهم، وراقبوا سير الإجراءات القانونية المتخذة بحقهم.

وخلال الزيارة، تم مقابلة عدد من السجناء والاستماع إلى شكاواهم وملاحظاتهم، والاطلاع على أوضاعهم القانونية وظروف احتجازهم المتعلقة بقضاياهم، بما يسهم في تعزيز ضمانات العدالة وحماية الحقوق المكفولة لهم وفقاً للقانون.

كما جرى خلال النزول الميداني عقد لقاءات مع قائد الشرطة العسكرية بمحافظة مأرب العميد الركن ناجي منيف، ومدير المباحث العسكرية العقيد محمد غانم، ورئيس شعبة الاستخبارات العميد عبدالملك الحمدي، ورئيس عمليات دائرة الاستخبارات العميد محمد التري، حيث تمت مناقشة سبل تحسين أوضاع السجناء والخدمات المقدمة لهم، وضرورة سرعة الفصل والبت في قضاياهم وفقاً للإجراءات القانونية. وأكد القاضي القمري أن هذه الزيارات

التفتيشية المفاجئة تأتي تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العلمي، ومعالي النائب العام، ومحامي عام النيابة العسكرية، وتهدف إلى التأكد من سلامة أوضاع السجناء القانونية، ومراقبة أماكن احتجازهم، وتعزيز دور النيابة العسكرية في الرقابة على أداء مأموري الضبط القضائي العسكري في أماكن الحبس والتوقيف.

وأوضح القاضي القمري أن هذه الإجراءات تسهم في كفالة حقوق السجناء والموقوفين وفقاً للشرع والقانون، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، مشيراً إلى أنه تم خلال الزيارة توجيهه بالإفراج عن عدد من السجناء بالضمان التجاري، وسرعة إحالة ملفات عدد آخر إلى النيابة المختصة لبت فيها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

تأتي هذه الزيارة ضمن سلسلة من النزولات



التفتيشية الدورية والمستمرة التي تنفذها النيابة العسكرية، في إطار حرصها على تحسين أوضاع السجون، وضمان عدم احتجاز أي شخص خارج إطار القانون، وتعزيز الثقة بدور القضاء والنيابة في حماية الحقوق والحريات.

كما قام رئيس نيابة استئناف المنطقة العسكرية السابعة، القاضي محمد الخضمي، يوم الثلاثاء، بنزول ميداني لتفتيش عن السجون وأماكن التوقيف التابعة لدائرة الأمن العسكري والوحدات التابعة للمنطقة العسكرية السابعة، وذلك في إطار جهود تعزيز الرقابة القضائية وترسيخ سيادة القانون.

وشملت الجولة التي رافقه فيها محامي المنطقة السابعة القاضي ماجد ردمان، وعدد من أعضاء وموظفي النيابة، زيارة دائرة الأمن العسكري، وشعبة الاستخبارات العسكرية، ومراكز الأمن والشرطة العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية السابعة.

وخلال الزيارة، اطلع القاضي الخضمي على أحوال المحتجزين، واستمع مباشرة إلى مطالبهم وملاحظاتهم، مناقشاً معهم أوضاعهم القانونية والمعيشية لضمان صون كرامتهم وحقوقهم التي كفلها القانون.

كما تفقد رئيس النيابة مستوى الخدمات المقدمة داخل مراكز الاحتجاز، وفحص السجلات الرسمية للسجناء والموقوفين للتأكد من مطابقتها للمعايير القانونية.

واطلع الخضمي على سير العمل ومدى التزام مأموري الضبط القضائي بالمهام المناطة بهم، مشدداً على ضرورة الدقة في تحرير المحاضر والالتزام بالفتريات الزمنية المحددة قانوناً للاحتجاز. وفي تصريح له خلال الزيارة، أكد القاضي الخضمي أن هذه الخطوة تعكس الحرص العالي على تطبيق القانون وتعزيز ثقة منتسبي القوات المسلحة بجهاز العدالة العسكري. وأشار إلى أهمية التنسيق المتكامل بين النيابة وجهات الضبط القضائي لتلافي أي قصور إجرائي.

واختتم الخضمي تصريحه بالتأكيد على أن نيابة المنطقة العسكرية السابعة تضع المهام الرقابية والتفتيشية في صدارة أولوياتها، معلناً أن العام 2026 سيكون عاماً مميزاً في الانضباط والإنجاز العملي الجاد، والعمل على الحد من مخالفات القانون وترسيخ مبدأ الحساسية والعدالة الناجزة التي تسري على الجميع دون استثناء.



اللواء ابن وهيب.. مناضل حمل الجمهورية حتى النفس الأخير الفريق الركن بن عزيز: بن وهيب مناضل شجاع لم يدخر جهداً في سبيل الدفاع عن الوطن عسكريون: تجلت في اللواء ابن وهيب شجاعة الميدان وحكمة الموقف والتضحية والعزيمة

توفيق الحاج

بوصفها شعراً سياسياً، بل باعتبارها قيمة ومبدأ ومسؤولية وطنية. وقد ظل سلاحه مرفوعاً منذ بداية المواجهة مع مليشيا الانقلاب، في موقف جسد التزاماً أخلاقياً واضحاً بحماية الدولة والدفاع عن الثوابت الوطنية، دون أن يكون ذلك استعراضاً للقوة، أو بحثاً عن صراع، بل تعبيراً عن قناعة راسخة بأن السلاح لا يُحمل إلا دفاعاً عن الوطن، ولا يُوضع إلا بعودة الدولة واستعادة هيبتها.

وخلال مسيرته النضالية، أسهم الشيخ حمد بن صالح بن وهيب في تعزيز تماسك القبائل، وشد أزر المقاتلين، وبث روح المسؤولية والانضباط في الميدان، مقدماً نموذجاً للبطولة الهادئة التي تُنجز دون ضجيج، وتصنع الفارق بالفعل بالادعاء. وكان حضوره مؤثراً في مختلف المراحل، جامعاً بين دور القائد الميداني والمرجعية الاجتماعية التي يُحتمك إليها في أوقات السلم والأزمات.

رحيل الكبار

وبرحيل الشيخ حمد بن صالح بن وهيب العبيدي، تطوي مآرب واليمن صفحة رجل من رجالاتها الكبار، ممن جمعوا بين شجاعة المقاتل وحكمة الشيخ، وبين صدق الانتماء ونقاء الموقف، رحل الجسد، لكن الأثر باق، وستظل سيرته ومواقفه حاضرة في ذاكرة الأجيال، شاهداً على مرحلة مفصلية من تاريخ اليمن، وعلى رجال آمنوا بأن الجمهورية مسؤولية، وبأن الوطن يُصان بالتضحية لا بالشعارات.

وبرحيله، تفقد محافظة مأرب أحد أبرز رجالاتها، وتفقد الجمهورية أحد حراسها الأوفياء الذين ثبتوا في أصعب المنعطفات، غير أن سيرة الشيخ حمد بن صالح بن وهيب ستظل حاضرة في الذاكرة الوطنية، بوصفها نموذجاً للوفاء والثبات، ودليلاً على أن الرجال الذين يصنعون المواقف لا يغيبون برحيلهم، بل يتحولون إلى جزء راسخ من تاريخ الوطن ووجدانه.

القوات المسلحة والمقاومة الشعبية، التي فقدت أحد أبرز رموزها المناضلين الأوائل الذين كان لهم شرف السبق في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية. وفي السياق ذاته، عبّر وكيل أول وزارة الداخلية اللواء الركن محمد سالم بن عبيد الشريف عن خالص تعازيه لأسرة الفقيد وقبائل عبيدة عامة، مشيراً إلى أن الشيخ بن وهيب كان من طليعة المدافعين عن الجمهورية، ومرجعية قبلية واجتماعية تحظى بتقدير واسع، لما عُرف عنه من حكمة ورجاحة عقل، وسعي دؤوب لإصلاح ذات البين وتوحيد الصفوف.

قائد عسكري واجتماعي

ولم يكن دور الشيخ حمد بن وهيب مقتصرًا على الجانب العسكري فحسب، بل امتد إلى المجال الاجتماعي والقبلي، حيث شكّل صمام أمان في كثير من القضايا والخلافات، وأسهم في تعزيز وحدة الصف الداخلي، مؤمناً بأن قوة الجبهة الداخلية لا تقل أهمية عن قوة المتاريس في الجبهات. كما عُرف بمواقفه الصريحة والصلبة، ورفضه لأي مسارات أو أجندات من شأنها إضعاف القرار الوطني، أو تشييت البندقية، مؤكداً أن المعركة يمنية، وأن النصر لا يُستورد من الخارج، بل يُصنع بمرارة اليمنيين وتضحياتهم ووحدهم.

مواقف ثابتة

لذلك كان الشيخ بن وهيب منذ اندلاع الانقلاب الحوثي في طليعة المواجهة، حاضرًا في الميدان، ثابتاً في الموقف، دون تراجع أو مساومة. واجه مليشيا الحوثي بثبات لافت، وخاض سنوات الحرب في الصفوف الأولى، متحملاً تبعاتها بكل شجاعة، وخلال تلك المرحلة، تعرض لعدة إصابات أثناء قيادته للمواجهات، غير أن ذلك لم يمنعه من مواصلة دوره، بل زاده إصراراً وقناعة بعدالة القضية التي آمن بها ودافع عنها حتى آخر أيامه.

إيمان بالجمهورية

وعُرف الفقيد بإيمانه العميق بالجمهورية، ليس

الفقيد النضالية وإسهاماته في الدفاع عن الجمهورية، وإصلاح ذات البين، ومقارعة مليشيات الحوثي، مؤكداً أن رحيله يمثل خسارة وطنية كبيرة في مرحلة تحتاج إلى أمثاله من الرجال المخلصين. كما بعث رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن الدكتور صغير بن عزيز، برقية عزاء ومواساة، أكد فيها أن اللواء المناضل حمد بن وهيب كان من أوائل الراضين للمشروع الحوثي، ومن المتقدمين في ميادين المواجهة، مقاتلاً شجاعاً وقائداً ميدانياً لم يدخر جهداً ولا مالاً في سبيل الدفاع عن الدين والوطن والجمهورية.

وأشار رئيس هيئة الأركان إلى أن الفقيد عُرف بحكمته وشجاعته وخدمة المجتمع، وسعيه الدائم في أعمال الخير وإصلاح ذات البين، ما أكسبه مكانة رفيعة في أوساط مجتمعه ومحافظة مأرب على وجه الخصوص، مؤكداً أن القوات المسلحة والمقاومة الشعبية فقدت برحيله أحد أبرز قادتها ورموزها الوطنية.

شجاعة وإقدام

كما بعث المفتش العام للقوات المسلحة اللواء الركن عادل هاشم القمري برقية عزاء، عبّر فيها عن صادق العزاء وعظيم المواساة لأسرة الفقيد وقبيلته ورجال المقاومة الوطنية، مشيداً بمناقبه وأدواره النضالية في معارك الدفاع عن الجمهورية والوحدة في مختلف المراحل والمنعطفات التاريخية، ولا سيما في مواجهة تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية في محافظة مأرب. وأكد اللواء القمري أن الشيخ بن وهيب كان من الشخصيات النادرة التي جمعت بين الشجاعة والإقدام في ميادين القتال، والحكمة والدهاء في خدمة المجتمع، وإصلاح ذات البين، وهو ما كان له بالغ الأثر في تماسك المجتمع المأربي وقوته في مواجهة التحديات.

بدوره، بعث رئيس هيئة العمليات اللواء الركن خالد الأشول برقية عزاء، أشاد فيها بمناقب الفقيد ومواقفه الوطنية الثابتة، معتبراً أن رحيله يمثل خسارة كبيرة

من المواجهات في مختلف الجبهات، متفقاً بين المواقع القتالية، حاضرًا في الخطوط الأمامية، رغم تقدمه في السن. وتعرض لعدة إصابات أثناء قيادته للمواجهات ضد الحوثيين، أبرزها إصابة خطيرة تعرّض لها إثر هجوم صاروخي في العام 2017، أسفر عن استشهاده ستة من مرافقيه، فيما نجا هو بجراح بالغة، لم تُثنه عن مواصلة دوره الميداني.

نعلي وعزاء

وبرحيله، توالى برقيات العزاء من القيادات العسكرية والأمنية والسياسية والحزبية، تقديراً لمكانته الوطنية والنضالية، إذ بعث فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برقية عزاء ومواساة إلى المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز، المهندس محسن وهيب، وإخوانه، في وفاة والداه المناضل الشيخ حمد بن صالح بن وهيب، الذي وافاه الأجل بعد حياة حافلة بالعباءة في خدمة الوطن. وأعرب الرئيس، باسمه وأعضاء المجلس والحكومة، عن خالص تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد، مشيداً بأدواره الوطنية ومواقفه الشجاعة في الدفاع عن النظام الجمهوري، وإسهاماته في إصلاح ذات البين والعمل الخيري.

كما بعث رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد عبيد بن دغر برقية عزاء ماثلة إلى أسرة الفقيد وكافة قبائل عبيدة، مشيداً بمناقبه الوطنية والاجتماعية، ومؤكداً أنه كان من أبرز الشخصيات القبلية في محافظة مأرب، عُرف بالحكمة والشجاعة والثبات في أحلك المراحل. وأشار إلى دوره الريادي في تأسيس المقاومة الشعبية، ومشاركته الفاعلة في التصدي لمليشيات الحوثي منذ بدايات مشروعها الانقلابي، وإسهاماته في تعزيز التلاحم الاجتماعي وتحصين مأرب والحفاظ على هويتها الجمهورية.

وفي السياق ذاته، أجرى رئيس مجلس النواب الشيخ سلطان البركاني اتصالاً هاتفياً بالمهندس محسن وهيب، قدّم فيه تعازيه بوفاء والده، مشيداً بمسيرة

وتع اليمن هذا الأسبوع واحداً من رجاله الكبار الذين كتبوا أسماءهم في سجل النضال الوطني بحروف من صبر وشجاعة وإيمان بالقضية، فقد شكّل رحيل القيادي في المقاومة الشعبية بمحافظة مأرب، الشيخ المناضل اللواء حمد بن صالح بن وهيب العبيدي، خسارة وطنية جسيمة، لا لمآرب وحدها، بل لليمن كله، لما مثله من رمز نضالي وقبلي وعسكري واجتماعي، جمع بين صلاحية الموقف، وحكمة القرار، وبين البندقية التي لا تسام، والكلمة التي تجمع ولا تفرق.

رجل المواقف

لقد كان الشيخ بن وهيب أحد أولئك الرجال القلائل الذين لا تصنعهم الصدفة، بل تصهرهم المواقف العصبية، وتمنحهم المحن شرعية القيادة، رجلٌ تقدّم الصفوف حين تراجع كثيرون، وثبت في الميدان حين اهتزت القناعات، مؤمناً بأن الدفاع عن مأرب هو دفاع عن الجمهورية، وأن معركة اليمن واحدة مهما اختلفت الجبهات.

وتوفي الشيخ حمد بن صالح بن وهيب العبيدي، يوم الثلاثاء في المدينة المنورة بالملكة العربية السعودية أثناء رحلة علاجية.

ويُعد الشيخ حمد بن وهيب من أبرز مشايخ مأرب وقبائل عبيدة، ومن القيادات التي لعبت دوراً محورياً في تأسيس مطارح قبائل مأرب في منطقتي نخلا والسحيل، وذلك في وقت مبكر من تصاعد خطر انقلاب مليشيا الحوثي في سبتمبر / أيلول 2014. فقد كان من أوائل من استشعروا خطر وإبعاد المشروع الحوثي الكهنوتي، وسارعوا إلى تنظيم الصفوف، ورفع الجاهزية القبلية والعسكرية للدفاع عن المحافظة، باعتبارها صمام أمان الجمهورية، وبوابة العبور إلى بقية المحافظات. وخلال سنوات الحرب، خاض الشيخ بن وهيب العديد



فيما يكابد أبناء الجنوب شظف العيش والفاقة

مئات المليارات نهبها عيدروس وزبانيته مقابل تعطيل ميناء عدن وصناعة الفوضى

عيدروس ومجلسه المنحل دخلا موسوعة غينيس واستولى على «جزيرة العمال» في عدن

منصور احمد

كشفت وثائق حكومية عن جرائم فساد ونهب للمال العام والخاص والإثراء غير المشروع، ارتكبها رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي المنحل، الفار عيدروس الزبيدي ومقربوه منه، وقيادات في المجلس.. فضائح وفساد مهول ومتعدد الواجه بين نهب المال العام والاستيلاء على الأراضي واملاك الدولة وجرائم غسل الاموال وتشكيل عصابة مسلحة للقتل وارتياب جرائم القتل وإثارة الفوضى من أبرزها نهب والاستيلاء على 30 مليار ريال يمني شهريا، من واردات الحكومة وجبايات غسل السفن الداخلة إلى ميناء الزيت وشحنات المشتقات النفطية. أدى ذلك إلى ارتفاع رسوم الخدمات في ميناء الزيت على السفن، الأمر الذي اضطرت معظم السفن العابرة في الخط التجاري الدولي امام ميناء عدن الانصراف عن ميناء الزيت في عدن والذهاب إلى ميناء جبل علي في الامارات للزود بالوقود والحصول على تلك الخدمات، وهذا بالطبع هدف وغاية لتعطيل ميناء عدن لصالح موانئ الامارات.

جرائم الإثراء غير المشروع واستغلال السلطة في نهب الأراضي وتجارة النفط والشركات التجارية، ما أسهم في خلق حالة من الانقسام السياسي والشعبي في محافظات الجنوب بسبب الفساد والمظالم. هذا ما أكدته وثائق نشرها ناشطون يمنيون وعرب في مختلف وسائل الاعلام اليمنية والعربية ومنصات شبكة التواصل الاجتماعي، فور أصدر النائب العام اليمني القاضي فاهر مصطفى، السبت، قراراً قضى بتكليف اللجنة القضائية بالتحقيق في وقائع الفساد والإثراء غير المشروع وكافة الجرائم المنسوبة للمتهم عيدروس قاسم الزبيدي، والتصرف وفقاً للقانون.

وأشارت الوثائق إلى أنه في الشهر الواحد كانت تدخل إلى حسابات المجلس الانتقالي الجنوبي المنحل، 10 مليارات ريال مباشرة من الحكومة فرضها بالقوة، و10 مليارات من ميناء الزيت، جبايات نصف مليار يمني عن كل سفينة وقود تدخل ميناء الزيت في عدن، وأن أكثر من 20 سفينة وقود في شهور «الدروة» تدخل إلى الميناء، أي ما لا يقل عن 10 مليارات ريال يمني شهريا يستولي عليها بصورة غير مشروعة من السفن الداخلة إلى ميناء الزيت وحده و10 مليارات أخرى جبايات متفرقة.

وأكدت أن عيدروس الزبيدي الفار، فرض ١٢ ريال عن كل لتر وقود، لشهور عدة تم رفع المبلغ إلى ٢٥ ريال قبل أن يعلن هذا الفساد الذي أركم أنوف سكان اليمن، ومدينة عدن الذين يعانون الفقر والحاجة والبؤس، وتلفحهم حرارة الصيف. أبرز هوامير فساد الانتقالي وعيدروسه، ثلاثة: الطفل، والصهر المدلل- زوج بنت عيدروس الزبيدي، جهاد الشونبي، ويساعده ابن القرية والقيادي في المجلس الانتقالي، عبدالسلام حميد، وزير النقل المقال والمطلوب للعدالة، ومدير مكتب عيدروس عماد أبو الرجال.

ومع أن صهر الزبيدي جهاد الشونبي، لا يزال صبيا وفي سن المراهقة، إلا أن اسمه تكرر في معظم وثائق الفساد التي ارتكبها رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، فقد ورد اسمه في شركات الصرافة وغسيل الاموال والمضاربة بالعملة الأجنبية وتبهرها إلى أبو ظبي، وشركات الأثاث ومناقصات التآثيث والعقارات والاستيلاء على أراضي الدولة، فقد استولى على أكثر من نصف أراضي جزيرة العمال في خليج عدن، بمزاعم الاستثمار وبناء الفلل والشاليهات لاستضافة

(5100) فدان عامة وخاصة نهبها الفار عيدروس الزبيدي في عدن ولحج فقط

(30) مليار شهريا من الإيرادات الحكومية وجبايات فرضها على النفط وميناء الزيت



الشنوبي لعمل مدينة سكنية أو بيع هذه المساحة كأراضي تقيلاً. وأضافت الوثائق: استحوذ رئيس المجلس الانتقالي المنحل عيدروس الزبيدي على 4000 فدان في منطقة رأس عمران في عدن وتوثيقها باسم شقيقه محمد قاسم الزبيدي، مشيرة إلى أن عيدروس الزبيدي استحوذ على حوش النقل البري في منطقة الدرين في الشيخ عثمان بعقد اجبار شكلي، ومبلغ زهيد جدا يتم دفعه للدولة، والمستفيد من هذه العملية مدير مكتبه، عماد ابو الرجال. كما استحوذ على 1000 فدان تقريبا في محافظة لحج وتم توثيقها باسم وسيط لمصلحة الزبيدي. ولم يتوقف نهب واستيلاء رئيس المجلس الانتقالي المنحل عيدروس الزبيدي عند ذلك، بل استولى على المعهد الهندسي في التواهي مع عدد من القطع الاراضي المجاورة للمعهد في جبل هيل، رغم ان المعهد مخصص لتأهيل الطلاب والمهندسين وليس لإيواء وسكن اصحاب القرية. كما تم استولى على

أولاً: ملف الأراضي والعقارات: إذ أكدت الوثائق استحوذ الهارب عيدروس الزبيدي على مساحات شاسعة من أراضي المنطقة الحرة والمخصصة كمخازن ومستودعات لميناء عدن، حيث تم الاستيلاء على الأرض الممتدة من جولة كالتكس في المنصورة إلى محطة الحسوة في مدينة الشعب وتم توثيق الأرض باسم صهره- زوج بنته- الطفل جهاد الشونبي. وكشف الوثائق عن استحوذه على مساحة أرض في جزيرة العمال، وهي مطلة على البحر مباشرة وتتبع هيئة موانئ عدن وتم تسجيل الأرض أيضا باسم صهره جهاد الشونبي، بحيث يقوم بتقسيمها إلى مجموعة أراضي وتوزع على عيدروس الزبيدي ومجموعة من المقربين منه. كما استحوذ على نحو 100 فدان في بئر فضل وعدن وتتبع تاجر من أبناء المحافظات الشمالية يدعى (الذفيف) وتجرى مساومته وابتزازه للتنازل عنها أو للدخول معه في شراكة من قبل جهاد

متجهة إلى المحافظات الشمالية. كما فرض على كل قاطرة بتزول قادمة من مارب 3 ملايين ريال، وعلى كل قاطرة غاز تدخل عدن مليوني ريال، وكانت كل هذه الاموال تحوّل إلى حساب ما يُسمى بـ«اللجنة الاقتصادية». وكشفت الوثائق أن هذه التعاملات تتم عبر شركة «إسناد»، المملوكة لعيدروس الزبيدي شخصياً، ثم تحوّل إلى عملة أجنبية وتهرب إلى الإمارات. مما تسبب في انهيار صرف الريال اليمني، مؤكدة أن عيدروس لم يصرّف منها على رواتب الموظفين أو الخدمات أو حتى على قوات الانتقالي نفسها التي كانت تتقاضى رواتبها ونفقاتها من دولة الإمارات- حد زعمهم. واما في جانب نهبه واستحوذه على الأراضي واملاك الدولة والحدائق، والأراضي المخصصة لمرافق ومنشآت خدمية للمواطنين، وبكذا الاحواش المخصصة للمؤسسات الحكومية وأراضي المنطقة الحرة، حدث ولا حرج.

ثالوث شبكة الفساد برئاسة عيدروس

الصهر المدلل وصاحب القرية حميد وأبو الرجال



القاضي فاهر مصطفى، القرار رقم (٢) قضت المادة الاولى منه بتكليف اللجنة القضائية المشكلة بالقرار رقم (1) لعام 2026م بالتحقيق في وقائع الفساد والإثراء غير المشروع، وكافة الجرائم المنسوبة للمتهم # عيدروس - الزبيدي، والتصرف وفقاً للقانون. وقالت مصادر حكومية مطلعة: إنه تم تشكيل لجنة لمراجعة كل الاتفاقيات التي تم توقيعها مع شركات ومؤسسات إماراتية خلال الأعوام الـ11 الماضية. وتوقعت المصادر إلغاء كل الاتفاقيات مع # الإمارات، من التاجر إلى الشراء والتوريد والاتصالات في جميع القطاعات، كما توقعت أن تحظر اللجنة العقود مع الإمارات في المستقبل. وأشارت إلى أن قرارات داخلية ستصدر خاصة بالمنشآت المملوكة لقيادات في الانتقالي الجنوبي، ومرتبطة عضواً بمؤسسات إماراتية، فيما سيعاد دراسة تقارير سابقة لمجلس النواب اليمني بشأن تلك الاتفاقيات، واعتبارها مرجعاً للرقابة والمحاسبة.



ذلك الأطفال. وأكدت الوثائق توقيع عقود استثمارات لعصابات الانتقالي في احواش الدولة، وكان يقولهم: هذه مملكتنا ادعوا للملك عيدروس! وكان يلقب نفسه بولي العهد داخل مملكة عيدروس، كما باع سكراب الوزارة 80 ألف طن مقابل 600 ألف دولار لواحد من قريته، وهذا الأخير باعه بـ18 مليون دولار. وأكدت مصادر متطابقة، أن عبدالسلام حميد كان قبل ما يطيح الانتقالي بنفسه، يجري مفاوضات لبيع جزء من أرض مطار عدن الدولي، بمزاعم عدم الحاجة لها، مضيفاً قائلاً: إن أقل بدلة يلبسها قيمتها 3000 دولار وتأتيه خصيصاً من إيطاليا، وأنه اشترى ساعة على حساب الوزارة بـ22 ألف دولار، وسجلها نثرات عامة. وأضافت: أن فساد حميد يحتاج إلى كتب ومؤلفات، وما خفي كان أعظم. على وقع هذه التقارير وهذه الوثائق، أصدر النائب العام

وحدة المعلومات والمتابعة

وثائق رسمية كشفت عن وجود شبكة فساد موغل للاستحواد على أملاك الدولة برئاسة عيدروس الزبيدي وصهره والقيادي في المجلس الانتقالي عبدالسلام حميد المقال، ومدير مكتب الزبيدي، عماد أبو الرجال، تأخذ هذه الشبكة عقود استئجار طويلة المدى بمبالغ زهيدة مقابل الاستحواد على أملاك الدولة، مثل "حوش النقل البري" الذي يعتبر من أهم المواقع الحكومية التي كانت تدر مبالغ ضخمة.

شبكة الفساد التي يقودها رئيس المجلس الانتقالي، الفار عيدروس الزبيدي، لم يسبقه أحد في الكون، فقد تجاوز أرقامها خاتمة المليارات، وأراضيه الزراعية والاستثمارية وصلت مساحتها إلى عشرات الآلاف من الفدانوات والكيلومات، بل وصل به الأمر إلى النهب والاستيلاء على جزر في وسط الخليج، وأظهرت الوثائق عن ثلاثة من أبرز هوامير هذا الفساد الذي أركم أنوف سكان اليمن، ومدينة عدن الذين يعانون الفقر والحاجة والبؤس، وتلفحهم حرارة الصيف. أبرز هوامير فساد الانتقالي وعيدروسه، ثلاثة: الطفل، والصهر المدلل- زوج بنت عيدروس الزبيدي، جهاد الشونبي، ويساعده ابن القرية والقيادي في المجلس الانتقالي، عبدالسلام حميد، وزير النقل المقال والمطلوب للعدالة، ومدير مكتب عيدروس عماد أبو الرجال. ومع أن صهر الزبيدي جهاد الشونبي، لا يزال صبيا وفي سن المراهقة، إلا أن اسمه تكرر في معظم وثائق الفساد التي ارتكبها رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، فقد ورد اسمه في شركات الصرافة وغسيل الاموال والمضاربة بالعملة الأجنبية وتبهرها إلى أبو ظبي، وشركات الأثاث ومناقصات التآثيث والعقارات والاستيلاء على أراضي الدولة، فقد استولى على أكثر من نصف أراضي جزيرة العمال في خليج عدن، بمزاعم الاستثمار وبناء الفلل والشاليهات لاستضافة

القصة غير المروية عن توتر العلاقات بين الرياض وأبوظبي النظام مقابل الفوضى 'النسخة العربية'



سلمان الأنصاري *

قبل نحو عشر سنوات، سعدت بإدارة ندوة في الرياض مع كاتب صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان، حيث قال: إن العالم لم يعد منقسماً بين الشرق والغرب، بل بين النظام والفوضى. هذا الإطار يختصر جوهر ما يتكشف اليوم بين الرياض وأبوظبي.

في الأيام الأخيرة، واجه كثير من المحللين والصحفيين الغربيين صعوبة في تفسير اتساع الفجوة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. فالكثير من التحليلات جاءت متناقضة أو سطحية. ويهدف هذا المقال إلى استعراض موجز وموضوعي للمراحل الأساسية التي أتت إلى هذا الصعد.

تاريخياً، افتخرت السعودية بكونها الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تخضع للاحتلال، وبمواجهة الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط. في السابق كانت الإمارات تعرف بـ«الإمارات المتصالحة»، تحت الحماية البريطانية، حيث كانت لندن تتحكم في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، فيما يدير الحكام المحليون الشؤون الداخلية. وقد شجعت الرياض جيرانها العرب بالاستقلال والحكم الذاتي، كما فعلت في معظم أنحاء العالم العربي. وفي نهاية المطاف، قررت بريطانيا إنهاء وجودها، ولعبت السعودية دوراً محورياً في دعم قيام دولة الإمارات. وكان الملك فيصل من أوائل من اعترفوا بالإمارات، وقدم دعماً سياسياً ومالياً كبيراً في أوائل سبعينيات القرن الماضي.

ومع التطور السريع للإمارات، نظر السعوديون إلى هذا التقدم بفخر، ولا سيما التحول الاقتصادي الذي شهدته إمارة دبي في تسعينيات القرن الماضي، والذي قدم نموذجاً ناجحاً غير معتمد على النفط. وكثير من السعوديين من جيلي تحدثوا بإيجابية وفخر عن دبي في العقد الأول من الألفية الجديدة بوصفها قصة نجاح عربية حديثة. وكان هذا الفخر حقيقياً وصادقاً.

لطالما نظر الباحثون السياسيون الجادون داخل مجلس التعاون الخليجي إلى السعودية باعتبارها العمق الاستراتيجي والركيزة الأمنية للمنطقة. وقد تجل ذلك في تحرير الكويت، ثم لاحقاً في الانتشار السريع لقوات «درع الجزيرة» لحماية البحرين من التدخل الإيراني. وعلى الصعيد الدبلوماسي، انطبق النهج ذاته على الإمارات. فعندما بدأت إيران في استفزاز الإمارات عسكرياً، أصدرت السعودية، عبر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، بياناً قوياً في 9 سبتمبر 2008 أكدت فيه عزمها وإصرارها على تحرير الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران.

بعد أقل من شهر، وفي 30 أكتوبر 2008، فاجأت أبوظبي الرياض بإرسال وزير خارجيتها إلى طهران لتوقيع اتفاقية تعاون شاملة. وكان أبوظبي كانت تعتذر لطهران عن بيان الرياض. ورغم أن السعودية لم تعترض علناً، فإن التوقيت والأسلوب آثاراً استفزازياً في الرياض وواشنطن وغيرها. ومع مرور الوقت، تعمقت هذه المشاعر. واليوم

تعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران، كما سلطت عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية الضوء مراراً على شبكات مقرها الإمارات تستخدم في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كان آخرها في 16 يناير 2026.

في عام 2015، شكلت السعودية تحالفاً لدعم ميثاق الأمم المتحدة، ومواجهة مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وإعادة الشرعية إلى اليمن. وبدا أن الإمارات في البداية منسجمة تماماً مع هذا التوجه. وكافأت الرياض هذا التعاون بإنشاء مجلس تنسيق استراتيجي ثنائي، ودمج الإمارات بعمق في مشاريع «رؤية 2030» والمبادرات السعودية العملاقة.

وظهر البلدان آنذاك وكأنهما كيان واحد لا ينحصر.

لكن هذه الثقة لم تقابل بالمثل. فقد بدأت أبوظبي تستخدم الآليات المشتركة لفهم الخطط الاقتصادية السعودية، ثم اتجهت لاحقاً إلى عقد صفقات موازية ومنافسة بشكل مستقل. وفي نهاية المطاف، خلصت الرياض إلى أن الإمارات ليست شريكاً اقتصادياً موثوقاً، وقلصت مستوى التعاون.

وجاءت اللحظة الحاسمة في اليمن، إذ كشفت تصرفات أبوظبي أن مشاركتها في التحالف لم تكن في الأساس لإعادة وحدة اليمن، بل لدعم قوى انفصالية وتأمين نفوذ على موانئ استراتيجية، من بينها عدن قرب مضيق باب المندب، الذي يمر عبره نحو 20 في المئة من التجارة العالمية. وفي تلك المرحلة، كان التحالف بقيادة السعودية قد حرر قرابة 80 في المئة من اليمن، وكانت قوات الحكومة على بعد أقل من 20 كيلومتراً من صنعاء. ثم جاءت الصدمة، إذ قامت أبوظبي بتقسيم الجيش اليمني، وأشعلت الصراع بين فصائله، وأنشأت «المجلس الانتقالي الجنوبي»، مستغلة مظالم جنوبية مشروعة لتحقيق مكاسب جيوسياسية. وكانت تلك اللحظة التي خلصت فيها الرياض إلى أن الإمارات لم تعد شريكاً موثوقاً اقتصادياً أو سياسياً أو أمنياً. وحتى في ذلك الوقت، مارست السعودية قدراً كبيراً من ضبط النفس، وغالباً ما كانت تحمي أبوظبي من انتقادات الحكومة اليمنية.

في سبتمبر 2020، انضمت الإمارات إلى «الاتفاقيات الإبراهيمية»، وطبعت علاقاتها مع إسرائيل. ولم تعترض الرياض على هذا القرار، على الأقل علناً. غير أن أصواتاً إسرائيلية رفيعة، من بينها الوزير أنور قرقاش، صورت التطبيع علناً كأداة لزيادة «التنافسية الإقليمية» للإمارات. وذهب آخرون أبعد من ذلك، معتبرين إياه أساساً لتحالف جديد يهدف إلى تحدي التوازنات الإقليمية القائمة. ويبدو أن أبوظبي اعتقدت أن الاضطراف مع إسرائيل سيوفر لها حصانة، بينما كانت تكثف دعمها للمليشيات في المنطقة. وكان ذلك خطأً استراتيجياً جسيماً.

وعلى الرغم من كل ذلك، تفاعلت الرياض بطريقة بناءة مرة أخرى مع موقف أبوظبي، وأقنعت الحكومة اليمنية بدمج المجلس الانتقالي في الحكومة على أمل الحفاظ

على الوحدة. غير أن أبوظبي فضلت تمكين شخصيات مثل هاني بن بريك، وهو قيادي سابق مرتبط بالقاعدة أصبح نائباً لرئيس المجلس الانتقالي، وعيدروس الزبيدي، رئيس المجلس، الذي يحمل ماضياً مثيراً للجدل، بما في ذلك مزاعم تلقيه تدريباً على يد حزب الله قبل عقدين. وقد منح الاثنان الجنسية الإماراتية، لا ليكونا رجال دولة، بل قادة مليشيات. واستخدمتهما أبوظبي كأجساد شرطنج، وتعاملت مع جنوب اليمن كرقعة شطرنج.

واللافت أنه في عام 2015م، نقل عن رئيس البرلمان الإيراني آنذاك علي لاريجاني قوله لشخصيات انفصالية يمنية إن «إيران لا تمنع وجود يمينين: يمين شيعي في الشمال ويمين صديقي في الجنوب». وقد أثار هذا التصريح، إلى جانب ممارسات أبوظبي على الأرض، قلقاً جديداً من تدخل الأهداف بين المشاركين الانفصالية والاستراتيجية القاعدية في اليمن مقابل الولاء والسيطرة على الأرض، ما قوض مباشرة الأهداف المعلنة للتحالف.

وخارج اليمن، واجهت أبوظبي أخطر وأكبر أزمة لسعمتها في تاريخها، كما أرى، في 26 أكتوبر. بعد تورط وكيلها في السودان، مليشيا الدعم السريع، في اتهامات بالإبادة الجماعية والقتل الجماعي والاعتصاب واسع النطاق. وبعد أسبوعين، وفي ظل غضب عالمي عارم ضد الإمارات، أعلنت أبوظبي، وللمرة الأولى على الإطلاق، عن تنظيم ثلاثة أيام من التدريب العسكري الاتحادي على مستوى الدولة في جميع الإمارات في 11 نوفمبر 2025. وحذرت المواطنين والمقيمين من النفاذ الصور. ويمكن تفسير هذا الاستعراض للوقوة بسهولة على أنه رسالة داخلية تؤكد من يمسك بزمام السلطة، وأن أي معارضة داخلية من الإمارات الأخرى لسياسات أبوظبي الخارجية لن يسمح بها.

وبعد ذلك بقليل، في 29 نوفمبر، أطلقت حكومة أبوظبي برنامجاً واسعاً لإعفاء القروض عن مواطنيها المتعثرين في السودان، والتوقيت يثبت النظرية التقليدية لـ«السيف والذهب». يشعر كثيرون داخل الإمارات الأخرى، بما في ذلك الرياض، بقلق عميق إزاء المسار العام لأبوظبي ومغامراتها الإقليمية العنيفة ونهجها غير المتزن والطغوي، والتي ألحقت ضرراً بالغاً بسمعة جميع الإمارات. ويزداد هذا القلق لأن الإمارات الست الأخرى لا تعتمد على النفط كما تفعل أبوظبي، بل تعتمد بدرجة كبيرة على سمعتها كمراكز للسياحة والأعمال والتجارة. وفي هذه المرحلة، دخلت أبوظبي حالة من «البارانويا» السياسية (الخوف والهلع). فقد اقتنعت دوائر عليا في أبوظبي أن ولي العهد السعودي قد ضُغَط شخصياً على الرئيس ترامب لفرض عقوبات على الإمارات بسبب دعمها للمليشيا الدعم السريع في السودان. وكان هذا الإجراء غير

صحيح تماماً، إذ لم يقدم أي طلب من هذا النوع. ومع ذلك، أثر هذا الاعتقاد الخاطئ بعمق في سلوك أبوظبي اللاحق وأسهم في سلسلة من القرارات المتهوره.

وكان أكبر خطأ ارتكبته أبوظبي عندما وجهت وكيلها، المجلس الانتقالي الجنوبي، لمحاولة الاستيلاء على أراض إضافية خلال انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في البحرين، ولا سيما في حضرموت. وأسفرت هذه العمليات عن مقتل مدنيين، وتهجير قسري، وحملات ترهيب واسعة، جرى توثيقها وأثارت قلقاً بالغاً. وأصدرت الرياض إنذاراً لمدة 72 ساعة للمجلس الانتقالي للانسحاب من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها حديثاً. ولاحقاً أكد عدد من المنشقين عن المجلس أن أبوظبي أوعزت إلى وكيلها عيدروس الزبيدي بعدم الامتثال. عندها تحركت السعودية بحزم، فاستهدفت دبيابات وأسلحة عسكرية إماراتية جديدة في ميناء المكلا كانت معدة لتسليمها للمليشيات المجلس الانتقالي، رغم تعهد أبوظبي بعدم تصدير السلاح مجدداً. كما ساعدت الرياض الحكومة الشرعية في اليمن على تفكيك مليشيات المجلس الانتقالي خلال خمسة أيام فقط، منهيبة مشروعا فوضويا امتد لعشر سنوات تقوده أبوظبي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الرياض لم تتخذ حتى الآن أي قرار يتعلق بعلاقتها الثنائية مع أبوظبي. فلم تحدث أي قطيعة دبلوماسية رسمية، ولا مقاطعة اقتصادية، ولا إغلاق للحدود، ولا حظر جوي، ولا أي إجراء من هذا القبيل. كل ما فعلته الرياض هو وضع حد نهائي لمغامرة أبوظبي في اليمن، والسماح لوسائل إعلامها الرسمية بأن تصبح أكثر نقداً وكشفاً لتهور أبوظبي وجرائمها في اليمن والسودان ومناطق أخرى.

ومع تصاعد الانتقادات الواسعة في وسائل إعلام الدول العربية والإسلامية، وبعض الإدانات الرسمية ضد الإمارات، قد تكون أبوظبي أدركت، وإن بعد فوات الأوان، أن غطاءها الحقيقي كان الرياض. فكثير من هذه الدول تنظر إلى أي دولة خليجية من خلال عدسة مجلس التعاون الخليجي، ورأسه الرياض، وكانت تحجم هذه الدول عن انتقاد أبوظبي علناً بسبب الغطاء السعودي. وقد رفعت الرياض هذا الغطاء جزئياً فقط، وليس بالكامل، على الأقل في الوقت الراهن. ومن المهم أيضاً التأكيد على أن المملكة العربية السعودية لم تكن يوماً أكثر تصميماً مما هي عليه اليوم على مساعدة جيرانها في تأمين دولهم ومكافحة المليشيات والتمترقن. وعلى المحللين الجادين والمراقبين متابعة الخطوات القادمة للرياض عن كثب. فالقدرة على إنهاء مشروع تخريبي استمر عشر سنوات خلال خمسة أيام فقط في اليمن يمكن تكرارها في أماكن أخرى، بما يخدم مصلحة المنطقة والعالم.

وبالعودة إلى إطار فريدمان، فإن هذا الخلاف يتمحور في جوهره حول النظام مقابل الفوضى. فقد طعن أبوظبي الرياض في الظاهر، فجاء الرد السعودي حاسماً، ووضعا حدوداً واضحة. كما طعن أبوظبي مصر في السودان والقرن الأفريقي، وسيكون ذلك محور مقال القادم.

* رئيس منظمة ساريل (الجنة شؤون العلاقات العامة السعودية الأمريكية)

الاستمرار يبع الوهم.. ومنع

الكارثة قبل وقوعها



العمير الركن / محمد عبدالله الخميم

توضيح لا بدّ منه في البداية: حين نتحدث اليوم عن حاصلي "القضية الجنوبية"، لا يجوز القفز على الحقيقة أو تزييف الوقائع.

فبعد كبير ممن يرفعون هذا الشعار مرتبطون ارتباطاً مباشراً بمنظومة الفساد التي قادها عيدروس الزبيدي، خصوصاً بعد ظهور عشرات الملفات الخطيرة التي تكشف فساداً منظماً ونهياً واسعاً وصل إلى ترليونات الريالات خلال فترة سيطرتهم وحكمهم.

هذا الفساد لم يكن عابراً ولا محدود الأثر، بل كان مدمراً لعدن أولاً، ولأهلها، ثم انعكس على اليمن بأكمله.

وهم أنفسهم كانوا مساهمين رئيسيين في تعطيل الحكومة، وشلّ أداؤها، وإضعاف الدور التاريخي لعدن، وتحويلها من عاصمة اقتصادية مؤقته كان يُفترض أن تكون نموذجاً للدولة، إلى ساحة فوضى وبيئة خصبة للفساد المالي والإداري.

المفارقة الغامضة أن هؤلاء، وهم في موقع السلطة والنفوذ، لم يكتفوا بالفشل، بل استغلوا مظلومية الجنوب كغطاء سياسي وإعلامي لنهب الجنوب نفسه، وتحويله إلى صرافة أموال خاصة تعود في بنوكهم وجيوبهم.

وبحسب ما ظهر لنا جميعاً، فهم: أول من ظلم الجنوبيين، أول من نهب مقدراتهم، أول من عطّل الحكومة ومؤسسات الدولة، وأول من أفرغ عدن من دورها الوطني والتاريخي ولو كانت لديهم ذرة مسؤولية وطنية، لكنست عدن اليوم مسؤولاً وطنياً، والبناء، ونموذجاً ناجحاً للدولة في زمن الحرب، خصوصاً وهي العاصمة الاقتصادية المؤقته لليمن.

لكن الذي حدث هو العكس تماماً: تم تدمير الفرصة، وتشويه التجربة، ثم خرجوا بعدها يتحدثون عن المظلومية، وهم صنّاعها الحقيقيون. أما فيما يخص التمثيل الجنوبي في أي مفاوضات قادمة، فيجب التأكيد بلا مواربة: أن المتورطين في منظومة فساد عيدروس الزبيدي لا يحق لهم، في أي وقت وتحت أي ظرف، المشاركة أو التمثيل في أي مفاوضات سياسية، ولم ما يُسمّى بالحوار الجنوبي - الجنوبي المزمع عقده في الرياض تحت شعار "مظلومية الجنوب".

مكانهم الطبيعي قاعات المحاكم لا طاولات التفاوض، المطلوب منهم ليس تمثيل الناس، بل: إعادة كل الأموال المنهوبة، الخضوع للمساءلة القانونية، المحاكمة على الجرائم التي شاركوا في ارتكابها بحق الجنوبيين واليمنيين.

يا سارق... لا يمكنك ادّعاء المظلومية.

يا فاسد... لا يحق لك الحديث عن العدالة.

يا فاشل... لا تستطيع تسويق فشلك كمظلومية.

ويا مجرم... لا يحق لك المطالبة بحلّ وأنت أصل الجريمة.

تنظيرون كشوفات التمثيل ليس خياراً، بل شرطاً أساسياً.

وأي مؤتمر يُسمح فيه بحضور هذه الأسماء هو مؤتمر تدوير الفساد ومحكوم عليه بالفشل، ومخارجته كارثية، ومقدمة لانفجار سياسي واجتماعي جديد.

إن مؤتمر الرياض يجب أن يعكس تمثيلاً جنوبياً حقيقياً، بأشخاص معروفين بنزاهتهم، ونظافة تاريخهم، ويعدهم على الفساد والنهب والجرائم، لا بإعادة تدوير الوجوه نفسها، ولا باستئناس الأصوات ذاتها التي فشلت وأفسدت ثم عادت تتباكى باسم القضية.

القضايا الصادقة والمظلوميات الحقيقية لا تُحمل على أكتاف اللصوص، ولا الظلمة، ولا يُدافع عنها من تلطخت أيديهم بدم الناس وأموالهم.

القضية الجنوبية!



أ. د. عبدالرشيد عبدالخائم *

حديثة تضمن المشاركة العادلة للجميع.

وأما واقعة نهب الأراضي والممتلكات العامة في الجنوب، فهذه الأراضي والممتلكات العامة ملك للدولة، أي اليمنيين كافة. وقد شارك في البحث بها نافذون من الشمال والجنوب على حد سواء، وجرى نحوها في الشمال أيضاً، ومعالجتها تكون عبر سيادة القانون وعدالة انتقالية شاملة، لا عبر توصيف جهوي مفضل.

ومسألة الادعاء بطمس "تمط ثقافي جنوبي خاص" أو "هوية جنوبية"، فهو ادعاء يفتقر إلى أساس واقعي. فالمجتمع اليمني متجانس إلى حد بعيد، ولا يقوم على انقسامات عرقية أو دينية أو مذهبية أو ثقافية حادة، ولم يعرف تاريخياً اصطفايات صراعية على أي من هذه الأسس. والمطلوب هو تعميق الاندماج الاجتماعي، لا اختراع هويات متقابلة.

ومسألة توصيف حرب 1994م كحرب شمالية ضد الجنوب: توصيف زائف، لقد كانت حرباً أشنها فضيل سياسي ضد فضيل سياسي آخر داخل دولة واحدة، بقصد الاستخوان على السلطة، ولم تكن أبداً حرباً جهوية، بل شارك فيها يمينيون من الشمال والجنوب في كلا الطرفين، وكانت طلائع القوات التي دخلت عدن من أبناء الجنوب، أغلبهم من الذين أقصوا في صراعات سابقة داخل الجنوب، وأخر تلك المسائل الادعاء بحق "استعادة دولة كانت قائمة ومعترفاً بها". ويفعل من يرد هذا الادعاء عن حقائق قانونية وتاريخية جوهرية: فكل الدولة التي استمر وجودها 22 سنة و5 أشهر و21 يوماً لا غير - كانت - بنص دستورها - دولة "مؤقته" حتى قيام الدولة اليمنية الواحدة، وهو ما تحقق في 22 مايو 1990، فداستير تلك الدولة نفسها تنفي إمكانية استمرارها، بل تؤسس لنهايتها؛ وبالضرورة تنفي إمكانية استعادتها مرة أخرى.

* استاذة فلسفة القانون بكلية الشريعة بجامعة صنعاء

حوار تحت سقف الجمهورية وعلى أرض المملكة



د. علي السلي

ما جرى الاحد الماضي في الرياض لا يرقى إلى مستوى الحوار الجنوبي - الجنوبي، ولا يمكن اعتباره انطلاقة، إنه يندرج ضمن مشاورات تمهيدية، ولا أكثر، والحوار، متى ما انعقد، سيُعقد بناءً على دعوة صريحة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وتحت سقف الجمهورية اليمنية، وسيُعقد على أرض المملكة العربية السعودية، بوصفها راعية المسار وداعمة لاستعادة الدولة.

استضافة المملكة لهذه المشاورات لا تعني تبني أي شعارات أو مخرجات أحادية، فالنوابت السعودية واضحة: دعم الشرعية اليمنية، ووحدة المرجعيات السياسية، ورفض التمرد المسلح أو فرض المسارات بالقوة أو الإللاء.

البيانات التي صدرت، ومكان تلاوتها، لا تصنع مساراً سياسياً، ولا تُنشئ حواراً. فليس كل بيان موقفاً، ولا كل خطاب طريقاً إلى الحل، خصوصاً حين تختلط لغة الحوار بإعلانات مسبقة عن دولة ورئيس وعلم ونشيد، وهو تناقض يُضعف أي قضية عادلة بدل أن يخدمها.

القضية الجنوبية قضية سياسية عادلة بمظلوميات حقيقية، لكنها لا تُثار بالشعارات، بل بعقل الدولة، ومنطق الشراكة، وموازين الواقع. واستباق الحوار بإعلان نتاجه أو فرض سقوفه قبل انعقاده خطأ قاتل، لأن ما يُفرض خارج الحوار يُرفض داخله.

كما أن المشهد الوطني أوسع من قضية واحدة؛ فإلى جانب الجنوب، هناك حضرموت والمهرة وتهامة وتعز وأب والبيضاء وحة وسائر المناطق التي دفعت أثماناً باهظة بعد انقلاب الحوثي، ما يستوجب مقاربة وطنية شاملة لا تجرّته للمظالم ولا تغليباً لقضية بالقوة.

الخلاصة أن الحوار لم يبدأ بعد، وتحويل اللقاءات التمهيدية إلى مخرجات نهائية يُؤمره قبل ولادته.

الحكمة اليوم ليست في رفع السقوف ولا في استعراض المواقف، بل في التمسك بسقف الجمهورية، واحترام أرض المملكة، وخفض التوقعات إلى حدود الممكن، وتعظيم فرص التوافق الوطني الحقيقي، هذا كافي لإنقاذ الحوار قبل أن يُدمر بأيدي أصحابه.

إعلان مؤسسي

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم (الاثنين) الموافق ٥ / ١ / ٢٠٢٦ م تم عقد اجتماع الدورة الانتخابية الثانية لائتلاف عون للإغاثة والتنمية للدورة الانتخابية الثانية. والذي تم فيه مناقشة وقرار التقرير الإداري لائتلاف عون للإغاثة والتنمية للدورة السابقة وقد تم انتخاب الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة والتفتيش لائتلاف عون للإغاثة والتنمية للدورة الانتخابية الثانية.

وقد فاز بعضويتها كل من التالية أسماؤهم:

أولاً : الفائزون بعضوية الهيئة الإدارية

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	فيصل صباح غانم جابر	رئيس الائتلاف	8	عبيد فتح الباري حسين الشعبي	م / المرأة والطفل
2	إبراهيم زيد محسن نزيان	الأمين العام	9	جعفر صالح قاسم الشرفي	م / اعلامي
3	عبد الرحمن هادي ظافر صباحان	المسؤول المالي	10	محمد سالم علي نورة	م / التنمية
4	عبدالله سالم عبيد	م/تشغيلية	11	جلال حسن محمد الجور	م / صحي
5	علي يحيى سالم محمد	م / مشاريع	12	ميمونه يحي العيزري	عضواً
6	ناجي حميد ناصر القطيني	م / متابعة وتقييم	13	أس مطهر سعيد المغلس	عضواً
7	هادي علي هادي علي	م / علاقات			

ثانياً : الفائزون بعضوية لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	عارف حسين يحيى بوتج	رئيس لجنة الرقابة	3	عبد الغني علي حسين العيزري	عضواً
2	صالح أسعد يحيى الجمرة	مقرر			

إعلان مؤسسي

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم الاحد الموافق ٢٦ / ١٠ / ٢٠٢٥ م تم عقد اجتماع الدورة الانتخابية الأولى لجمعية الوفاء للتنمية. والذي تم فيه مناقشة وقرار مشروع النظام الأساسي لجمعية الوفاء للتنمية. وقد تم انتخاب الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة والتفتيش رقم (1) لجمعية الوفاء للتنمية. وقد فاز بعضويتها كل من التالية أسماؤهم:

أولاً الفائزون بعضوية الهيئة الإدارية

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	محمد أحمد يحيى القحمي	رئيس الجمعية	9	فتح يحيى يحيى عيسى	م / التدريب
2	بكيل بادي قاسم بادي	نائباً	10	نبهان عبد الله عبدالله شعلان	م / الدعم النفسي
3	قايد حسين علي المنصر	الرئيس الامين العام	11	نبيل باقي أحمد علوس	عضو احتياطي
4	صالح حسن عبد الله الضمري	المسؤول المالي	12	فيصل يحيى حسين شتاء	عضواً
5	محمد صالح محمد عطيفة	م / علاقات	13	جابر علي جابر بعران	عضواً
6	سليم محمد حسين العرمزة	م / إعلامي	14	خالد محمد قاسم جعفر	عضواً
7	خالد محمد حسين عيسى	م / مشاريع	15	جلال فيصل بسام المحجري	عضواً
8	محمد صالح ناصر العططي	م / اجتماعي			

ثانياً : الفائزون بعضوية لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	حاتم حسين علي الوادعي	رئيس لجنة الرقابة	3	عبد الكريم أحمد صالح كندش	عضواً
2	غمدان عسكر ميخوت المنتصر	مقرر	4	رياض صالح محمد قحوان	عضواً
	زين صالح حسين القهالي	عضواً			

إعلانات قضائية

تعلن محكمة مأرب الابتدائية المنفذ ضده/ وثيق عبدالله احمد الزبيدي بالتنفيذ الاختياري للسند التنفيذي/ أمر أداء برقم 52 لسنة 47 هـ الصادر بتاريخ 12/3/1447 هـ الموافق 4/9/2025 م والذي قضى سداد اثنا عشر الف ريال سعودي وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 27 لسنة 47 هـ فيما بين طالب التنفيذ / علي أحمد صالح أبو ريزة والمنفذ ضده المذكور وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الاعلان مالم فسوف تسير المحكمة في إجراءات التنفيذ الجبري.

يعلن العقيد/ عبده حميد علي عبدالله الصغير عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع - دائرة شؤون الضباط برقم (42969) فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

يعلن العقيد/ محمود مهدي عبده المنصف عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع - دائرة شؤون الضباط فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

يعلن العقيد/ محمد علي حرب الجهمي عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع - دائرة شؤون الضباط فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

يعلن العقيد/ أحمد العزي محمد خالد عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع - دائرة شؤون الضباط فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

يعلن العقيد محمد علي سرحان الصبري عن فقدان طقم تويوتا موديل 2012م رصاصي اللون وذلك أثناء الخروج من الخشعة حضرموت وكذلك بطاقته العسكرية فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

يعلن محمد ناجي احمدالمهشمي بطاقتين عسكريه قديمه وجديده عميركن جوازين سفر واحد خاص والثاني عادي وطاقتين شخصيه قديم وجديد وشعيب محمد ناجي المهشمي بطاقتين شخصيه قديم وجديد جواز سفر وإبراهيم محمدناجي المهشمي بطاقه جديده جواز سفر شهاده ميلاد صادره من المهره الشهاده الثانويه قسم أدبي وليلى محمد ناجي المهشمي جواز سفر وزينب محمدناجي المهشمي جواز سفر + بطاقه شخصيه ومهلاء محمد ناجي مهشمي بطاقه شخصيه المفقودات اثناءمدهمة الانتقال الى المنزل في سيئون فعلى من وجدهم ايصالهم الى اقرب مركز شرطة.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية المدعى عليه/ محمد علي صالح قعشه بالحكم الصادر برقم (٢٧٩) لسنة 1446 هـ والذي قضى منطوقه بالاتي :-

قبول الدعوى المرفوعة من المدعي فيصل احمد ناصر المنه ضد المدعى عليه محمد علي صالح قعشه شكلاً لرفعها وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة.

إلزام المدعى عليه بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها سليمة وبالحالة التي استلمها.

إلزام المدعى عليه بسداد الإيجارات منذ شهر 9 وحتى 1٢ لسنة ٢٠٢١ م مبلغ تسعون ألفاً من إيجار شهر ٨/ ٢٠٢١ م بإجمالي مبلغ وقدره تسعمائة وسبعون الف ريال.

إلزام المدعى عليه تسليم الإيجارات للأعوام لسنة ٢٠٢٢ م وللسنة ٢٠٢٤ م اجرة المثل زماناً ومكاناً.

إلزام المدعى عليه بتسليم الإيجارات بعد صدور الحكم وحتى الإخلاء الفعلي بما يقدره عدلين خبيرين وقت التنفيذ.

إلزام المدعى عليه بتسليم قيمة استهلاك المياه والصرف الصحي مبلغ مائة وخمسة وعشرون الف ريال وكذا تسديد فواتير الكهرباء الخاصة بالعين المؤجرة حتى تاريخ تسليم المفتاح للمدعي.

إلزام المدعى عليه تسليم مبلغ وقدره مليون ومائتا الف ريال نفقات تقاضي وأتعاب محاماة منها خمسة وثمانون ألف ريال اجرة المحامي المنصب.

يعلن البنك المركزي اليمني لمنشأة محمد الزبيدي للصرافة والتحويلات بالموافقة المبدئية لسحب الضمان التي تقدمت به المنشأة بطلب إيقاف نشاطها وسحب ضمانها.

أحمد علي لشور بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الى مرزوق أحمد علي لشور النسبي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عبدالقادر احمد حسين الطاهري بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الثالث من حسين إلى شارد بحيث يكون اسمه عبدالقادر احمد شارد الطاهري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ مرزوق أحمد علي لشور بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الى مرزوق أحمد علي لشور النسبي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ أشرف محمد محمد المزاح بدعوى طلب تعديل لقبه من المزاح الى الراعي بحيث يكون أشرف محمد محمد الراعي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع منقولات محل المنفذ ضده/ مالك حسين مبخوت الفقيه لصالح طالب التنفيذ/ محمد شيخ عبدالله سنيد وذلك الحصل الكائن في شارع الجامعة والمكون من ثلاث فتحات والمسماى دونر للوجبات السريعة وذلك يوم الاحد الموافق 25/1/2026 م وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 31/ لسنة 1447 هـ فيما بين طالب التنفيذ المذكور اعلاه والمنفذ ضده/ مالك حسين مبخوت الفقيه فعلى من وجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم إلى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة شروط مزايا البيع.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ صالح حمد صالح طاهر بدعوى طلب تعديل اسمه إلى صالح أحمد صالح قذيدان ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ بكيل احمد محمد أبو صريمة بدعوى طلب تعديل اسمه الى بكيل احمد محمد صيف الله الأجرى ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدمت اليها الأخت/ أحلام صالح علي صالح الفائز بدعوى طلب تعديل اسمها الى أحلام صالح علي صالح القملي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عبدالله محمد صالح جمال الدين بدعوى طلب تعديل اسمه الى عبدالله محمد صالح جمال الدين ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ وليد عبدالواحد نعمان مهيب بدعوى طلب تعديل اسمه الى وليد عبدالواحد نعمان مهيب الشهاري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ رضوان علي عثمان الجديعي بدعوى حصول خطأ في اسمه ويريد تعديله بحيث يكون اسمه رضوان علي علي عثمان الجديعي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عبدالله احمد محمد علي ابرك عتين بدعوى حصول خطأ في اسمه ويريد تعديله الى عبدالله احمد محمد علي حيران ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ مسعد أحمد عبدالله العريفي بدعوى سقوط لقبه المصعبي من اسمه ويريد إضافته بحيث يكون اسمه الصحيح مع اللقب مسعد أحمد عبدالله العريفي المصعبي وتطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدمت اليها الأخت/ نسيم أحمد عبدالله العريفي بدعوى سقوط لقبها المصعبي من اسمها وتريد إضافته بحيث يكون اسمها الصحيح مع اللقب نسيم أحمد عبدالله العريفي المصعبي وتطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدمت اليها الأخت/ سماح أحمد عبدالله العريفي بدعوى سقوط لقبها المصعبي من اسمها وتريد إضافته بحيث يكون اسمها الصحيح مع اللقب سماح عبدالله العريفي المصعبي وتطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ صلاح قائد محمد معزب الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة ضده من المدعى / يزن محمد صالح عوضه بطلب سداد مديونية وذلك خلال الفترة القانونية مالم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون علماً بأن موعد الجلسة يوم الثلاثاء 20/1/2026 م.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه / محمد احمد قايد الرحبي الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة ضده من قبل المدعى / عبد الخالق أحمد قائد فرحان مالم فإن المحكمة ستسير في الإجراءات وفقاً للقانون علماً بأن موعد الجلسة يوم الاحد 15/7/1447 هـ الموافق 4/1/2025 م.

تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بأن على المتهم/ احمد حزام علي النمراني في القضية الجنائية رقم ٢٤ لسنة 2025 م ج ج المرفوعة ضده بالحضور الى المحكمة العسكرية الثالثة خلال شهر من تاريخ نشر الاعلان ما لم سيتم محاكمته كمتهم فار من وجه العدالة عملاً بنص المادة (٦٨) من قانون الاجراءات الجزائية العسكرية.

تعلن محكمة حريب الابتدائية بأن على المدعو/ فوزي علي أحمد عسلان الحضور أمام المحكمة للرد على الدعوى المقدمة ضده من ج ج فاطمة محمد أحمد علي بخصوص فسخ عقد نكاح وذلك في موعد الجلسة القادمة المحدد يوم الاثنين بتاريخ 7/8/1447 هـ الموافق 26/1/2026 م، ما لم فسيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ مرزوق



الحكومة تجدد التزامها بالحفاظ على أرخبيل سقطرى



مسؤول يوازن بين متطلبات الحماية البيئية والظروف الوطنية الراهنة. وأكدت الوزارة، أن ملف الأمن الحيوي ومكافحة الأنواع الدخيلة والغازية يمثل أولوية وطنية، وأوضح أن الوزارة تعمل، بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة والسلطات ذات العلاقة، على تشديد إجراءات الرقابة في المنافذ الحيوية للأرخبيل، بما في ذلك المطار والميناء، مع التركيز على بناء قدرات الكوادر المحلية ومنحها الصلاحيات القانونية والغنية اللازمة، بما يضمن ضبط أي ممارسات غير منظمة وتمنع أي تجاوزات مستقبلياً قد تهدد التوازن البيئي الدقيق للأرخبيل.

مع متطلبات الحماية الدولية للموقع، وتصويب مسار إدارة الأرخبيل بما يتوافق مع المعايير المعتمدة لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأكدت أن الدولة اتخذت الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار أي أنشطة قد تؤثر سلباً على سلامة الموقع، أو على قيمته العالمية الاستثنائية. وبيّنت الوزارة أن التقارير الوطنية المرفوعة إلى الجهات الدولية المختصة، أكدت أن أرخبيل سقطرى لا يزال بعيداً عن الإدراج على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وذلك نتيجة تعزيز الإطار المؤسسي والرقابي، وتفصيل أدوار الجهات المختصة، واعتماد نهج مهني ودبلوماسي

بعد أن أحالته الإمارات لقاعدة عسكرية ومجمع سجون سرية

عود الرحلات من وإلى مطار الريان الدولي

استعاد مطار الريان الدولي بحفاضة حضرموت نشاطه، مدينا أول الرحلات الدولية من وإلى مطار الريان الدولي، بعد 9 سنوات من تحويل الامارات له الى قاعدة عسكرية، ومجمع سجون سرية. وخلال التدشين، أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، في تصريح لوسائل الإعلام، أن إعادة تدشين الرحلات الدولية ستسهم بشكل مباشر في التخفيف من معاناة المواطنين وتسهيل تنقلاتهم. من جانبه، أوضح رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، الكابتن صالح بن مهيد، أهمية مطار الريان الدولي باعتباره أحد أهم المطارات في الوطن، لما يمثله من بعد إنساني وخدمي واقتصادي، نظراً لموقعه الحيوي وخدمته لقطاع واسع من المواطنين.

عدن تحتضن أول معرض للدفع الرقمي



تستضيف العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة من 22 إلى 24 يناير معرض الدفع الرقمي، الذي تنظمه شركة «بي كون»، برعاية البنك المركزي اليمني، كأول تجربة مجتمعية متكاملة للدفع الإلكتروني. وأوضح مدير عام أنظمة المدفوعات في البنك المركزي، الدكتور كمال عبدالقريب الصبيحي، أن المعرض يعد الأول من نوعه في المدينة، حيث تمنح التعاملات النقدية داخله، وتعتمد جميع عمليات البيع والشراء على المحافظ، ووسائل الدفع الرقمية، في خطوة تهدف إلى تحويل الدفع الإلكتروني من فكرة نظرية إلى ممارسة يومية فعلية. وأكد الصبيحي أن المعرض يشكل خطوة عملية لتعزيز الدفع الرقمي وبناء ثقة المجتمع بوسائل الدفع الإلكتروني كبدائل آمنة وفعالة للنقد، مشيراً إلى مشاركة واسعة من القطاعين المصرفي والتجاري، تشمل أكثر من 9 محافظ إلكترونية، والشبكة الموحدة للتحويلات، والشركة الوطنية للمدفوعات (MEPS)، إلى جانب أكثر من 30 منتجاً تجارياً. ولفت إلى تخصيص مساحة ليازر الأسر المنتجة لعرض منتجاتها باستخدام وسائل الدفع الرقمية، بما يعكس البعد المجتمعي والاقتصادي لمعرض «دفع من غير كاش».

قدمتها حكومة أبوظبي لسرقة اليمن مدة 50 سنة

2 مليون دولار رشوة لقياديين في الانتقالي



كشفت عن جنسيات 7 خبراء اجانب مختصين في المعادن يرافقهم اماراتي واحد متدرب، مشيراً إلى أن الخبراء الاجانب (2 اوكرانيين، 1 برازيلي، 1 فلسطيني، 2 مصريين، 1 سوري، 1 اماراتي - متدرب). وأشار إلى أن الأسماء وأرقام جوازات السفر مقيّدة ومثبتة في الوثيقة (للمرفقة)، وقال الخبراء: «جرى استقدامهم إلى حضرموت للعمل في أعمال الاستكشاف المعدني والدراسات الجيولوجية سواء على المستوى المكتسبي أو الميداني». وأكد أن التحركات منظمة وعمل تقني دقيق ونهب هادئ تقاس الجبال تفحص الصخور وتحدّد المكامن، وكل ذلك بعيداً عن أعين #اليمنيين. وطرح «برفتن» سؤال مشروع: لمن تجرى هذه الدراسات؟ ولمصلحة من ترسم خرائط الثروات؟

الأسبوع حديث



علي الروحاني

هيئة الدولة أولاً

في لحظات التحول الكبرى، تتقدّم هيئة الدولة بوصفها الضامن الأول للأمن والاستقرار، والمرجعية الوحيدة القادرة على فرض السيادة والعدالة والنظام والقانون على كامل التراب الوطني. فالدولة القوية ليست شعاراً سياسياً، بل منظومة مؤسسات فاعلة، وسلطة قانون نافذة، وقرار سيادي واحد يُحكّم إليه الجميع دون استثناء، وحين تتراجع هيئة الدولة، تتقدّم الفوضى، وتتعدد الولاءات، وتُفتح الأبواب أمام مشاريع العيب والتفكيك. لقد أثبتت التجارب أن مشاريع التقسيم، مهما اختلفت مسمياتها وشعاراتها، ليست سوى صفات جاهزة لإضعاف مركز الدولة، واستنزاف الموارد، وتشثيت القدرات الوطنية، فالدولة المجرأة لا تحمي حدودها، ولا تصون حقوقها، ولا تدير ثروتها، بل تتحول إلى ساحة صراع مفتوحة، تتقاسمها الميليشيات وتتنازعها الأجنحة الخارجية، وفي المقابل، فإن الدولة الواحدة القوية وحدها القادرة على إدارة التنوع، وتحقيق العدالة، وضمان الشراكة المتوازنة بين جميع أبنائها. إن الرهان على الكيانات الموازية والسلطات الخارجة عن إطار الدولة أثبت فشله، وكما سقط مشروع المجلس الانتقالي في جنوب الوطن سياسياً وشعبياً، وتبددت أوهامه أمام صلابة الدولة ووحدها، فإن مشروع مليشيا الحوثي الكهنوتي الاستبدادي، القائم على الإقصاء والعنف وفرض الأمر الواقع، يسير بالاتجاه ذاته نحو النهاية، فهذه المشاريع، بطبيعتها، لا تنتج دولة، ولا تبني مستقبلاً، لأنها تقوم على تقيؤ فكرة المواطنة، ومصادرة الإرادة العامة، وتحويل السلاح إلى أداة حكم. إن استعادة هيئة الدولة تعني استعادة العدالة، وعودة المؤسسات، وبسط النظام والقانون على الجميع دون تمييز، وتعني أيضاً توحيد الجهود والطاقت نحو معركة واحدة معركة بناء الدولة، لا تقاسمها، فالدولة اليمنية، بإرادة شعبها ووعي نخبتها ودعم أشقاؤها، قادرة على تجاوز هذه المرحلة، وإسقاط مشاريع التفكيك، وترسيخ سيادتها كاملة غير منقوصة، لنتفتح صفحة جديدة من الاستقرار والتنمية، عنوانها: يمن واحد، ودولة واحدة، وقانون واحد.

جامعة سيئون تحتفي بتخرّج 939 خريجاً وتكرم الأوائل

احتفلت جامعة سيئون بتخريج 939 خريجاً وخريجة من الدفعة السابعة في برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتكريم الطلبة الأوائل ونوى مرتبة الشرف للعام الجامعي 2024-2025م. وأكد وكيل محافظة حضرموت لشؤون السوادى والصحة عامر العامري أن التخرج يمثل محطة مفصلية تنووج سنوات من الجهد والاجتهاد، ممثماً الدور الأكاديمي لجامعة سيئون التي استطاعت، رغم حداثة تأسيسها، ترسيخ مكانتها وتحقيق إنجازات نوعية محلياً وعربياً. كما أشاد بمبادرة الوقف الجامعي لدورها في دعم استدامة التعليم العالي، مغرباً عن تطلعه

هندوية اليمن بالجامعة العربية تختتم دورة تدريبية لـ 30 باحثاً



وتمكنهم من استخدام برنامج SPSS في إدخال البيانات وتحليلها وتفسير النتائج، بما يساهم في رفع كفاءة أبحاثهم العلمية ودعم متطلباتهم الأكاديمية. حضر حفل الاختتام، القائم بأعمال مندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية، الدكتور علي موسى، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس القطاع الاقتصادي السفير الدكتور علي المالكى، والوزير المفوض مدير إدارة الإحصاء وقواعد البيانات بالقطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تحت عنوان: (التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS). وهدفت الدورة بمشاركة 30 باحثاً وباحثة من الباحثين اليمنيين الدارسين في مساقى الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية، إلى تنمية مهارات المشاركين في مجال التحليل الإحصائي،

المستشفى العسكري بتعز يدين العام الجديد 2026م

دشّن المستشفى العسكري العام بمحافظة تعز، العام الجديد 2026م بفعلية حملت عنوان: «9 سنوات من الإنجاز في تقديم الخدمة الطبية»، برعاية قيادة محور تعز، وتنظيم إدارة المستشفى برئاسة العميد الدكتور محمد نعمان التوابي. وخلال الفعالية، أشاد رئيس أركان محور تعز اللواء عبد العزيز المجيدي بالدور الكبير الذي اضطلعت به إدارة وكوادر المستشفى في إعادة بناؤه بعد أن كان ركماً خلفته الحرب، وتحويله إلى صرح طبي يخدم آلاف المرضى والجرحى رغم محدودية الإمكانيات. كما أكد نائب رئيس شعبة التوجيه المعنوي العقيد عبد الباسط البحر أن المستشفى يمثل نموذجاً ناجحاً في تقديم الخدمات الطبية للمدنيين والعسكريين. من جانبه، أوضح العميد الدكتور التوابي أن المستشفى تعرّض لتدمير ونهب واسع، إلا أنه تمكن من النهوض بدعم القيادة السياسية وقيادة محور تعز، مؤكداً استمرار العمل للارتقاء بالخدمات الطبية. وتخللت الفعالية عرض مرئي أبرز إنجازات المستشفى خلال تسع سنوات. وفي ختام الفعالية، جرى تكريم كل من اللواء الركن خالد فاضل قائد محور تعز، واللواء الركن عبد الكريم الصبري وكيل المحافظة لشؤون الدفاع والأمن، واللواء عبد العزيز المجيدي رئيس أركان المحور، بحضور عدد من القيادات والكوادر الطبية والإدارية.